الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة

The Economic Diplomacy of the Kingdom of Morocco towards Africa: Mechanisms and Competition

د. محمد المودن،
كلية العلوم القانونية بالمحمدية،
جامعة الحسن الثاني، المغرب
زكرياء أزم، باحث بسلك الدكتوراه
جامعة الحسن الثاني،
كلية العلوم القانونية بالمحمدية،
المغرب

الملخص:

ساهمت التغيرات التي عرفها النظام الدولي منذ نهاية الثنائية القطبية في تغيير إهتمامات الدول من ما هو إيديولوجي إلى ما هو إقتصادي، وتبعاً لهذا نظراً لما تتمتع به إفريقيا من مواد طبيعية مهمة وما تمثله القارة بإعتبارها سوق إستهلاكية ضخمة، أصبحت القارة تحتل مكانة متميزة في أجندات السياسة الخارجية لعد قوى دولية سواء التقليدية أو الصاعدة أو الإقليمية، والمملكة المغربية ومواكبة منها لكل هذه التحولات وسعيا منها لتعزيز علاقاتها بمحيطها الإفريقي وفتح قنوات جديدة للتواصل سنت سياسة خارجية متكاملة الأبعاد تعتمد أدوات وآليات متنوعة المجالات.

وفي المجال الإقتصادي وظفت المملكة عبر دبلوماسية إقتصادية آليات وأدوات عديدة في سبيل تعميق تعاونها مع بلدان القارة من جهة، ومن جهة أخرى تحسين تموقعها على مستوى المنافسة التي تعرفها القارة من قبل القوى الدولية التي تنقسم إلى قوى تقليدية تسعى إلى تحسين تموقعها وتعزيز نفوذها في القارة، وقوى صاعدة تهدف إلى إيجاد موطأ قدم لها في القارة، إضافة إلى القوى الإقليمية التي تحاول أن تعزز نفوذها وتقوية مكانتها من خلال لعبها لدور الوسيط أو المنصة بين الدول الإفريقية والقوى الدولية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المغربية الإفريقية– الدبلوماسية الإقتصادية– القوى الدولية– الآليات– المنافسة.

Abstract:

Since the end of the bipolar era, the changes introduced by the international system have contributed to change the interests of countries

from ideological thought to economic one; according to this, and because of the important natural materials of Africa and what it represents as a continent of huge consumer market; it has become a continent of privileged position in the agendas of foreign policy for many international powers, whether traditional, emerging or regional; the Kingdom of Morocco keeps up all these transformations in its African region by making an effort to strengthen its relations and opening new channels of communication that planned and based the dimensions of foreign policy by integrated tools and mechanisms in a variety of fields.

In the economic field, the Kingdom has employed various mechanisms and tools to deepen its cooperation with the African countries. On the other hand, it has improved its position on the level of competition with the international forces, which are divided into traditional forces seeking to improve their position and strengthen their influence on the continent. As well as regional powers that try to do the same thing by playing the role of a broker or a platform between African countries and international powers.

Keywords:
Moroccan-African relations - Economic diplomacy - International powers – Mechanisms - The competition.

مقدمة:

لقد أدت التحولات التي حصلت في جميع مستويات النظام الدولي إلى دخول العالم حقبة جديدة من الترتيبات الدولية، إذ شكلت نهاية القطبية الثنائية حدثا بارزا ساهم في إنتقال الصراع بين الوحدات الدولية من مستواه الإيديولوجي بين الشرق والغرب إلى صراع قائم على المصالح الإقتصادية بين الشمال والجنوب، ولاشك أن هذا التحولات قد أثرت على كل وحدات النظام الدولي بما فيها البلدان الإفريقية التي تحاول جاهدة مواكبة هذا التحول.

فإفريقيا في الألفية الثالثة تختلف بشكل كبير عن ما كانت عليه في زمن النظام الدولي السابق الذي قائم على القطبية الثنائية، إذ عرفت القارة مسلسلامن الإنفتاح الديمقراطي الأمر الذي إنعكس على مناخ الأعمال، مما جعل إفريقيا تصبح محط إهتمام العديد من القوى الدولية سواء تلك التي تسعى إلى توسيع نفوذها في القارة أو تلك التي تبحث لنفسها عن موطأ قدم في القارة، وقد تمخض عن هذا الإهتمام منافسة شرسة بين هذه القوى في القارة في جميع المستويات وعلى رأسها المستوى الإقتصادي.

وفي هذا السياق تشغل إفريقيا حيزا هاما في الأجندة الخارجية للقوى الدولية سواء التقليدية أو الصاعدة وحتى الإقليمية منها، نظراً لما تزخر به القارة من ثروات طبيعية ومواد أولية وما تمثله بإعتبارها

سوق إستهلاكية ضخمة، والمملكة المغربية إدراكا منها بكل هذه التحولات وخصوصاً تلك المرتبطة بتزايد الإهتمام الدولي بالقارة الإفريقية، حرصت على إعطاء القارة الإفريقية حيز مهم في السياسة الخارجية المغربية، إذ إحتلت إفريقيا مكانة هامة في الإستراتيجية العامة للمملكة التي يرعاها جلالة الملك محمد السادس من أجل زيادة الإشعاع الدولي للمملكة في العالم، وقد وظفت المملكة عدة آليات وأدوات من أجل تعزيز علاقاتها مع محيطها الإفريقي وفتح شبكة علاقات أخرى.

وقد اهتمت المملكة المغربية بتعزيز التعاون الدولي في المجال الاقتصادي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تفعيل آليات مؤسساتية وقانونية متنوعة، وفي هذا الشأن يقول صاحب الجلالة الملك محمد السادس: "يجب على حكومتنا إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة قادرة على تعبئة الطاقات بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية، كما ندعوها للتنسيق والتشاور مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها بلادنا وخاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة بهدف المساهمة في تنميتها ولإرساء تعاون مؤسسي بين القطاعات الوزارية التي لها نشاط دولي في المجال الاقتصادي"[1].

وتكمن أهمية الدراسة في نقطتين أساسيتين الأولى مرتبطة بمدى إستيعاب المملكة للتحولات التي عرفتها القارة الإفريقية والتي جعلتها تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية لعدة قوى دولية وإقليمية، وحسن إختيارها وتوظيفها لآليات وأدوات سياستها الخارجية في بعدها الإقتصادي والتي تشكل ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الإقتصادية، والنقطة الثانية هي الإحاطة بالقوى الدولية سواء التقليدية أو الصاعدة والإقليمية أيضا التي تعتبر بشكل أو بآخر منافسة للمملكة في الجانب الإقتصادي للمملكة في القارة الإفريقية.

وتأسيسا على كل ما سبق وبالخصوص النقطتين التي تتمحور حولهما أهمية الموضوع، تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول مدى نجاعة الدبلوماسية الإقتصادية للمملكة التي تتشكل من مجموعة من الآليات والأدوات المتنوعة التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للمملكة اتجاه محيطها الإفريقي في أن تحقق للمغرب مكانة جيدة مقارنة مع باقي القوى الدولية التقليدية والصاعدة والإقليمية التي تتنافس في المجال الإفريقي.

وللإجابة عن الإشكالية البحثية المثارة تم الإعتماد والإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي نظرا لما يتمتع به هذا المنهج من خصائص مكنتنا من تحليل الدبلوماسية الإقتصادية المغربية اتجاه افريقيا كما هي

1 – بوريطة ناصر، المغرب ودول الجنوب–الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956 – 2006 (الدار البيضاء: منشورات النادي الدبلوماسي، مطبعة النجاح، 2007)، ص11.

على أرض الواقع وتحليل طبيعة العلاقة التنافسية التي تجمع المملكة بباقي القوى الدولية والإقليمية، وإنطلاقا من الإشكالية البحثية تتشكل أقسام هذه الدراسة من مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: آليات وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية وإستراتيجية إشتغالها بإفريقيا.

المطلب الأول: آليات وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية:

- الفقرة الأولى: دور الزيارات الملكية في تثبيت مكانة الآليات الاقتصادية.
- الفقرة الثانية: دور القطاع الخاص والمقاولات العمومية وشبه العمومية في تكريس الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني: إستراتيجية اشتغال الآليات الاقتصادية للمملكة بإفريقيا.

- الفقرة الأولى: تمركز الآليات الاقتصادية المغربية في إفريقيا.
- القفرة الثانية: حصيلة المعاملات الاقتصادية المغربية الافريقية.

المبحث الثاني: القوى الإقليمية والدولية المنافسة للمغرب بإفريقيا.

المطلب الأول: القوى الإقليمية المنافسة للمغرب بإفريقيا:

- الفقرة الأولى:المستوى الأول من القوى الإقليمية – مصر ونيجيريا.
- الفقرة الثانية: المستوى الثاني من القوى الإقليمية – جنوب إفريقيا والجزائر.

المطلب الثاني: القوى الدولية المنافسة للمغرب بإفريقيا:

- الفقرة الأولى:القوى التقليدية – فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.
- الفقرة الثانية: القوى الصاعدة – الصين والهند.

المبحث الأول: آليات وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية وإستراتيجية إشتغالها بإفريقيا

لم يعد تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية للدول مرتبط بالمؤسسات الرسمية فقط بقدر ما أصبح هناك تفاعل العديد من الآليات، ومن بين أهم الأليات التي أصبحت الدول تستعين بها نجد الآليات الاقتصادية المتمثلة في مقاولات وشركات كل القطاع الخاص والعام، وفي إطار التحول الذي عرفته السياسة الخارجية المغربية في بعدها الإفريقي أنيط بعدد من الفاعلين الاقتصاديين أدوارا هامة في هذه الاستراتيجية، ولم تكن لتتمكن آليات المغرب الاقتصادية من فرض نفسها في إفريقيا وتتغلغل داخل أسواقها لولا الدور الكبير الذي لعبته الجولات والزيارات الملكية للملك محمد السادس المنتظمة في إفريقيا.

المطلب الأول: آليات وأدوات الدبلوماسية الإقتصادية المغربية

أصبحت السياسة الخارجية للمملكة المغربية تجاه العمق الإفريقي تعرف تنوعا فيها يخص آلياتها الاقتصادية بين قطاع عام وخاص، واستفاد كل من القطاع العام والخاص على اعتبارهما آليات اقتصادية

للسياسة الخارجية المغربية من الجولات والزيارات الملكية المنتظمة للملك محمد السادس للدول الافريقية، على اعتبار أنها مهدت لهذه الأليات عبر وضعها لأرضية صلبة من الاتفاقيات التي شكلت الحجر الأساسي في السياسة المغربية بإفريقيا.

الفقرة الأولى: دور الزيارات الملكية في تثبيت مكانة الآليات الاقتصادية

ظل صاحب الجلالة الملك محمد السادس وفيا لثوابت السياسة الخارجية المغربية كما وضعها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، وسهر على تنفيذها الملك محمد السادس، حيث قام جلالته منذ اعتلائه العرش بزيارات متعددة لدول الجنوب[1]؛ وعرفت العلاقات المغربية الافريقية تطورا ملحوظا، واتخذت أبعادا متعددة، فعلى المستوى الدبلوماسي، تم تسجيل حضور المغرب على أعلى مستوى الذي تجسد فعليا من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من الدول الإفريقية[2].

وحري بالذكر أن المغرب عمق تعاونه مع البلدان الإفريقية بفضل الزيارات الملكية المنتظمة التي أسست لدبلوماسية اقتصادية قوية ساهمت في الدفع بعجلة التنمية، مرتكزة على كل من القطاعين الخاص والعام، إذ قام صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ تربعه على العرش بزيارات منتظمة للبلدان الإفريقية، حيث قام الملك محمد السادس، منذ 1999 وإلى غاية منتصف سنة 2015، بما مجموعه 32 زيارة ملكية رسمية شملت 16 بلداً إفريقياً كانت في مجملها لبلدان من غرب و وسط إفريقيا.

فبعد زيارات الدولة لكل من السنغال وموريتانيا سنة 2001، قام صاحب الجلالة الملك محمد السادس بأول جولة رسمية كبرى في القارة الإفريقية وذلك من 15 إلى 29 يونيو 2004. وخلال هذه الجولة زار جلالته على التوالي كل من البنين والكامرون والغابون والنيجر ثم السنغال وهذه الجولة مثلت دينامية جديدة أراد جلالته من خلالها إرساء العلاقات مع الدول الإفريقية، وتثبيت المكانة المتميزة لإفريقيا في السياسة الخارجية للمغرب، وتأكيد البعد الإفريقي للمغرب سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى الثقافي والروحي. وبعد ثمانية أشهر من الجولة الأولى، جاءت الجولة الرسمية الثانية لصاحب الجلالة وذلك من 21 فبراير إلى 8 مارس 2005 وهمت كل من بوركينا فاسو، الغابون، السنغال وموريتانيا[3]، غير أنه في الفترة الأخيرة عمل المغرب على توسيع النطاق الجغرافي لتعاونه الإفريقي ليشمل بلدان أخرى من الشرق الإفريقي، وذلك من خلال انفتاح الزيارات الملكية على العديد من البلدان في الجولات الملكية الأخيرة، مثل تنزانيا، رواندا، إثيوبيا،جنوب السودان، وزامبيا، بالإضافة إلى نيجيريا

1 – الوهابي رضوان، السياسة الافريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 1999 – 2010 (الرباط: أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال)، 320.

2– وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، الموقع الرسمي:www.diplomatie.ma.

3 – الملك محمد السادس، خطاب بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لثورة الملك والشعب (الرباط، 20 غشت 2006).

وغانا، ويوضح (الجدول رقم 1) أسفله الزيارات الملكية للبلدان الافريقية جنوب الصحراء في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2017.

	2001	2002	2004	2005	2006	2008	2009	2011	2013	2014	2015	2016	2017
أثيوبيا					X								
مالي									x	x			
بوركنا فاصو				x									
النيجر				x									
البينين			X										
الكونغو					X								
كونغو. د					X								
ج.السودان													x
تنزانيا												x	
مدغشقر												x	
ج.افريقيا		X											
زامبيا													x
رواندا												x	
الغابون		X	X	x	X				x	x	x		
نيجريا												x	
موريتانيا				x									
السينغال	X		X	x	X	x			x		x	x	
غامبيا					X								
غينيا بيساو											x		
غينيا									x				x
غ.استوائية							x						
الكوت دفوار									x	x	x		x
غانا													x
الكاميرون								x		x			

الجدول رقم 1: الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس لإفريقيا جنوب الصحراء في الفترة من 2001 – 2017

هذه الزيارات أعطت دفعة قوية وحقيقية لعلاقات التعاون مع هذه البلدان في المجالات التنموية المهمة، كالفلاحة والصيد البحري والتعليم والتكوين والصحة وتدبير المياه والسقي، والمواصلات والتجهيزات الحضرية؛ ويقول جلالة الملك محمد السادس في هذا الصدد: "تندرج الجولات التي قمنا بها في

العديد من البلدان الافريقية الشقيقة منذ اعتلائنا العرش ضمن رؤية تهدف إلى حشد الموارد والطاقات قصد تعزيز سياسات ثابتة ومستمرة في مجالات تحقيق الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والحداثة بالقارة الافريقية"[1].

وفي نفس السياق؛ فإن هذه الزيارات شكلت مناسبة لتدشين عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي يساهم فيها المغرب لمساعدة الأقطار الافريقية على مواجهة الخصاص الاجتماعي الذي تعاني منه، كما تمثل الفرصة لتوقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي، تضع الإطار المنظم لعدد من القطاعات الثقافية والعلمية والتقنية، علاوة على قطاعات النقل والاتصالات والمعادن...[2].

وسمحت زيارات جلالة الملك لعدد من دول القارة بوضع الإطار القانوني الملائم لتطوير علاقات الاستثمار والأعمال بين المغرب ومختلف شركائه الإفريقيين وكذا تنويع مجالات التعاون، وذلك من خلال التوقيع على حوالي590 اتفاقية وبروتوكول في العديد من الميادين الحيوية كالفلاحة والتأهيل الحضري والتربية والبنية التحتية[3].

هذا وتختلف أبعاد الزيارات الملكية للدول الإفريقية من دولة إلى أخرى وذلك حسب خصوصيات كل بلد إفريقي وحسب الفرص القطاعية المتاحة فيه، وكأمثلة لأبعاد الزيارات الملكية للبلدان الافريقية نخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر كل من نيجيريا وجنوب السودان وغينيا.

أ. نيجيريا: منذ توليه العرش تعتبر زيارة الملك محمد السادس إلى نيجيريا الزيارة الأولى لهذا البلد الإفريقي، وتعرف نيجيريا بتنوعها الديني إذ تعتنق ساكنتها الإسلام والديانة المسيحية، وتتميز نيجيريا بثرواتها الطبيعية إذ تعد أهم دولة افريقية منتجة للنفط.

ومن هذا المنطلق جاءت الزيارة الملكية لتستهدف خلق تعاون بين البلدين في مجال الطاقة والمعادن، وقد وقع بالقصر الرئاسي بالعاصمة النيجيرية بأبوجا تحث رئاسة الملك محمد السادس والرئيس النيجيري السيد محمدو بخاري 14 اتفاقية تعاون بين البلدين.

ومن أبرز الإتفاقيات التي توصل لها كل من المغرب ونيجيريا في خضم الزيارة الملكية لنيجيريا تلك التي تتعلق بإطلاق مشروع إنجاز خط أنابيب الغاز الذي سيربط موارد الغاز الطبيعي لأكبر بلد أفريقي وهو نيجيريا بالمغرب مرورا بدول غرب أفريقيا، وهذا الأمر ستكون له عدة تداعيات إيجابية على المدى

---

1 – بوقنطار الحسن، السياسة الخارجية المغربية: 2000-2013 (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 86، 2014) .129

2- Antil, Alin. (novembre 2003). le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, étude réalisée par l'institut Française des relations Internationales(IFRI), p26.

3 – الندوي محسن، الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الافريقية، مجلة العلوم السياسية، والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني ،مارس 2017، 110.

القريب والمتوسط والبعيد، أولها: منح المغرب مكانة إستراتيجية دولية بتحويله إلى وسيط تجاري أساسي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ومفاوض رئيسي في المنطقة، ثانيا: استفادة المغرب بشكل مباشر من الإستثمارات الضخمة والأكيدة التي ستواكب هذا المشروع والتي تعد بملايير الدولارات[1].

وكما تم إعلانه فمسار أنبوب الغاز سيكون عبر خط يمتد من نيجيريا مرورا بكل من البينين، الطوغو، غانا، الكوت ديفوار، ليبيريا، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون، غامبيا، السينغال، موريتانيا، ومنها إلى المغرب وصولا إلى أوروبا، والملاحظ أن هذه البلدان كلها تنتمي إلى منطقة غرب إفريقيا، ويأتي هذا المشروع كتتويج للمجهودات الدبلوماسية المغربية التي يقودها صاحب الجلالة والتي طالما أعطى لبلدان منطقة غرب إفريقيا أولوية خاصة.

ب. جنوب السودان: تهدف الزيارة الملكية لدولة جنوب السودان التي تعتبر دولة حديثة العهد بمثابة اللبنة الأولى من أجل خلق تعاون فعال بين البلدين، و أيضا تقريب وجهة النظر المغربية لقادة هذا البلد الحديث فيما يخص قضايا المغرب الوطنية، فقد تخللت هذه الزيارة توقيع تسع اتفاقيات للتعاون همت عدة مجالات أبرزها المجال الفلاحي والصناعي و المعادن و التكوين المهني.

وقد التزم المغرب بتقاسم تجربته في مجال التعمير والتنمية الحضرية بهدف دعم تشييد عاصمة جديدة لجنوب السودان، وبعد أن ذكر بأن المملكة وافقت على تمويل دراسات الجدوى التقنية والمالية لهذا المشروع الضخم بقيمة 5.1 مليون دولار، أبرز السيد محمد حصاد في كلمته بين يدي جلالة الملك ورئيس جنوب السودان أن الدراسات الأولية ستنكب على التعمير والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا المشروع.

ج. غينيا: جاءت الزيارة الملكية لهذه الدولة كنوع من رد للجميل، على اعتبار أن الرئيس ألفا كوندي لعب دورا كبيرا في عودة المغرب إلى منظمة الإتحاد الإفريقي كونه هو الذي ترأس قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

هذا، ودخلت العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين المغرب وغينيا مرحلة جديدة بتوقيع حزمة من الاتفاقيات، وشملت هذه الاتفاقيات بروتوكول اتفاق لتزويد غينيا بنحو ألف طن من الأسمدة الفوسفاطية بحسب بيان للمجمع الشريف للفوسفاط، وفي هذا السياق قال الرئيس المدير العام للمجمع الشريف للفوسفاط: «إن المملكة قررت إنتاج 100 ألف طن من الأسمدة لفائدة غينيا لتلبية حاجيات الموسم الزراعي في هذا البلد»[2]، هذا ووقع البلدان اتفاقيات تهم مشاريع زراعية لإنتاج وتجميع الذرة في غينيا،

1 – العربي الجديد، (24 دجنبر2016). القصة الكاملة صراع المغرب والجزائر على غاز نيجيريا: https://www.alaraby.co.uk/economy.

2 – الندوي، مرجع سابق، ص113.

وإنجاز مشروع للتهيئة الزراعية في مساحة تتراوح ما بين 200 و300 هكتار، إضافة إلى أن المملكة وضعت رهن إشارة الحكومة الغينية خبرتها في مجال التعمير.

وبهذه الزيارات أظهر المغرب سياسته التضامنية التي ينهجها مع البلدان الافريقية خاصة منها البلدان التي تعد من الدول الصديقة التي دعمت المغرب من داخل المؤسسة الافريقية؛ إضافة إلى أن التحركات الدبلوماسية الجديدة للمغرب على المستوى الإفريقي تنم على الفاعلية الأساسية للمؤسسة الملكية، بل وتعتبر محددا أساسيا لاختيارات الدولة الخارجية.

إن دور المؤسسة الملكية في الدبلوماسية المغربية إزاء إفريقيا أصبحت اليوم عاملا مركزيا لتحقيق الأهداف المرسومة، نظرا لعنصر استمرارية المؤسسة الملكية وما راكمته من روابط سياسية وروحية واجتماعية مع دوائر النفوذ والقرار في الكثير من دول غرب إفريقيا[1].

من خلال هذا يتبين لنا الدور الكبير الذي لعبته الرؤية الملكية لإفريقيا التي تجسدت في الزيارات المنتظمة للقارة وما لعبته من أدوار كبيرة ساهمت من خلالها في خلق آليات تمثلت في القطاع العام و الخاص لتكريس دبلوماسية اقتصادية، إذ سمحت مجموع الاتفاقيات التي وقعها المغرب في تمكين المقاولات المغربية الخاصة والشبه عمومية من ولوج السوق الافريقية.

الفقرة الثانية: دور القطاع الخاص والمقاولات العمومية وشبه العمومية في تكريس الدبلوماسية الاقتصادية

يعتبر البعض أن القطاع الخاص المغربي يحاول فقط أن يستفيد من ثمرات الدبلوماسية الرسمية، ومعنى ذلك أنه لا يمثل فاعلا مستقلا يمكن له أن يؤثر في الدبلوماسية الرسمية.و لا يخلو مثل هذا الاستنتاج من وجاهة، لكنه قد يخلط الأدوار، فالفاعل الاقتصادي مهما تعاظمت أهميته لا يمكن أن يقوم بأدوار دبلوماسية مباشرة، فهو من أدوات الدبلوماسية وفي نفس الوقت فهو يتفاعل معها[2].

أولا: المقاولات العمومية والشبه العمومية:

على اعتباره من الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية بإفريقيا لعب القطاع العام أدوارا هامة في تحفيز الاستثمار المغربي بإفريقيا، وتشتغل العديد من المقاولات المغربية العمومية وشبه العمومية في إفريقيا كآليات اقتصادية في إطار السياسة الخارجية الافريقية للمغرب، ومن بين أبرز هذه المقاولات نذكر على سبيل المثال:

- الخطوط الملكية المغربية (RAM).

1 - بوقنطار، مرجع سابق، ص131.

2- صادوق، عبد الصمد. (2011. المكتب الوطني للكهرباء–الانفتاح على إفريقيا، ورقة في ندوة حول موضوع دينامية الاستثمارات المغربية في إفريقيا: أي إستراتيجية للتوسع لأي إشكال من التحالفات؟، موقع المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، 23 فبراير 2011.

- المكتب الوطني للكهرباء (ONE).
- اتصالات المغرب (IAM).
- مجموعة التهيئة العمران.

وقد ساهمت المقاولات العمومية وشبه العمومية في تيسير ولوج الاستثمار المغربي إلى القارة الافريقية، ذلك أن الربط الجوي والبحري تزايد وساهم في حل مشكل النقل بإفريقيا بامتياز، فالخطوط الملكية المغربية (RAM) تتوفر على أكثر من 30 خط جوي مفتوح على إفريقيا بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في 11 دولة افريقية.

واعتمدت شركة الخطوط الملكية المغربية خلال السنوات العشر الأخيرة في نموها على سياسة إستراتيجية توسعية متمحورة أساسا حول بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما جعلها في ظرف وجيز تصبح الناقلة الجوية المرجعية في ربط عدد كبير من دول القارة الإفريقية بباقي العالم، فقد تمكنت لارام خلال موسم الطيران 2014 من نقل حوالي 1.3 مليون مسافر من و نحو مختلف الوجهات التي فتحتها في إفريقيا، وأضحت رحلات إفريقيا تؤمن للخطوط الملكية المغربية حوالي 2.8 مليار درهم من حجم المبيعات، وهو ما يمثل أزيد من 25 في المائة من الرواج التجاري للشركة.

كما يشتغل كل من المكتب الوطني للكهرباء واتصالات المغرب أيضا في إفريقيا من خلال مشاريع وبذل جهود في الاستثمار والتنمية الشاملة، هذا وقد سبق أن شرعت اتصالات المغرب بربط خط اتصال بين العيون، الداخلة ونواديبو، يضاف لذلك الخط الذي أنجز بين هذه المدن ونواكشوط، تمهيدا لربط المغرب بمناطق موسعة أخرى باتجاه موريتانيا، مالي وبوركينا فاسو.

وفي نفس السياق، دخلت مجموعة التهيئة العمران بقوة في مجال التعاون المغربي الإفريقي وذلك من خلال الجولة الملكية الأخيرة، والتي شملت زيارة لدولة جنوب السودان كأول زيارة لمسؤول عربي وإفريقي من هذا المستوى لهذا البلد الإفريقي، وقد تم خلال هذه الزيارة توقيع عدة اتفاقيات أبرزها تلك التي التزمت بموجبها المملكة بتمويل دراسات الجدوى التقنية والمالية لمشروع بناء مدينة رامسييل عاصمة جنوب السودان، وتبلغ قيمة هذه الدراسات 5.1 مليون دولار وستشرف على هذا المشروع مجموعة التهيئة العمران؛ وبدوره يشتغل المكتب الوطني للكهرباء في إفريقيا التي انفتح عليها انفتاحاً معززا منذ سنة 2006 من خلال عدد من المشاريع التنموية[1].

ثانيا: مقاولات القطاع الخاص

لقد عبر القطاع الخاص المغربي عن انخراط واضح في الاستثمار بالقارة الإفريقية، وتعددت العوامل الدافعة إلى ذلك، خاصة أن بنية المبادلات المغربية لا يمكن أن تبقى سجينة التفاعل مع أوروبا، فمصلحة

1 – بوقنطار، مرجع سابق، ص131.

أي اقتصاد رهينة بقدرته على تنويع مصادر مبادلاته حتى يستطيع في حالة الأزمات التقليص من الصدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن للقطاع الخاص المغربي أن يستفيد من عنصر القرب الجغرافي ومن الارتباطات السياسية والثقافية والتاريخية مع شعوب عدد من الأقطار الإفريقية[1].

ولعل ما يعكس اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في إفريقيا وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة، مرافقة وفد كبير من رجال الأعمال والمقاولات العمومية للملك عند السفر لإفريقيا خلال كافة الجولات الملكية بإفريقيا المجراة في فبراير ومارس 2014، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية للشركات الوطنية الكبرى، وذلك من خلا تطوير أنشطتها في إفريقيا جنوب الصحراء، وتبادل خبراتها متعددة القطاعات وخدمة الاقتصاديات المحلية و التنمية البشرية في إفريقيا، وفي الوقت نفسه تعزيز طموح المغرب في إرساء علاقات متينة مع إفريقيا و دول جنوب الصحراء[2].

وكإطار مؤسساتي يمثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) القطاع الخاص المغربي ومقاولاته، إذ يرافق جلالة الملك محمد السادس في جولاته وزياراته إلى إفريقيا ممثلين عن (CGEM) في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تمكين المقاولات المغربية من ولوج السوق الإفريقية، وقد استفادة هذه المقاولات والشركات الخاصة من عديد الاتفاقيات التي كان آخرها مذكرة التفاهم التي وقعها الاتحاد العام لمقاولات المغرب مع كل من رئيس الغرفة الوطنية الغانية للتجارة والصناعة، ورئيس فيدرالية أرباب العمل بزامبيا، والقاضية بإنشاء مجلس الأعمال المغربي–الغاني و مجلس الأعمال المغربي–الزامبي، إضافة إلى مذكرة تفاهم التي وقعت بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفيدرالية جنوب السودان للمقاولات والمشغلين، وكان هذا في آخر جولة[3] للملك محمد السادس لكل من غانا وزمبيا.

كما أنه ولتشجيع الشركات المغربية للاستثمار في الخارج، عمل المغرب على التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بإنعاش وحماية الاستثمار مع العديد من الدول[4]، فعلى سبيل المثال وفي سياق الجولة الملكية الأخيرة في إفريقيا والتي شملت زيارة كل من غانا وغينيا وجنوب السودان وزامبيا والكوت ديفوار، تم التوقيع على اتفاقيات شراكة من نوع خاص–عام والتي بموجبها سينقل القطاع الخاص المغربي خبراته للأشقاء الافارقة، إذ تم توقيع مذكرات تفاهم في المجال الفلاحي والصناعي وقطاع المعادن، كما تم

1 – la direction de Brahim Fassi Fihri (2015). La Maroc en Afrique :La Voie Royale. Sous, Institut Amadeus, p24.

2 – كان من المقرر أن تتم هذه الجولة الملكية قبل انعقاد قمة أديس أبابا والعودة الرسمية للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي غير أنها تأجلت إلى ما بعد القمة، وقد شملت هذه الجولة كل من غينيا كنوع من رد الجميل للسيد ألفا كوندي لما أبداه من مواقف اتجاه عودة المغرب للمؤسسة الافريقية، وأيضا غانا وزامبيا كنوع من الانفتاح على بلدان افريقية جديدة على اعتبار أنها الزيارة الأولى للملك محمد السادس لهذين البلدين.

3 – الحسناوي، لحسن .دور المحدد الاقتصادي في العلاقات المغربية الافريقية في ظل التنافس الدولي على القارة الافريقية .المغرب، سلا: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس–كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص 71.

4 – الوهابي، مرجع سابق، ص350.

توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي، وكذا دعم ومواكبة المقاولات الافريقية التي تنتمي للجمعيات الصناعة والتجارة الافريقية ومصاحبتها على الصعيد الدولي.

وفي هذا الاتجاه يعمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) على تشجيع المقاولات المغربية على الاستثمار ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تشكل اللجنة الإفريقية التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، من خلال المعلومات التي تبثها عن المناطق والدول الافريقية، بديلا حقيقيا لـ "مغرب التصدير" لدى المقاولات المغربية، كما تنظم هذه اللجنة حلقات دراسية لتقديم المناطق المعنية وتسمح لمختلف المقاولين الذين لهم علاقات مع هذه المناطق بالالتقاء وبالتالي تركيز المعلومة[1]. ويتوفر الاتحاد العام لمقاولات المغرب على أربعة وعشرين لجنة أبرزها لجنة العلاقات جنوب–جنوب التي حلت مكان اللجنة الافريقية، وتتولى هذه اللجنة تشجيع الاستثمار في إفريقيا وتدعيم التعاون جنوب–جنوب.

المطلب الثاني: إستراتيجية إشتغال الآليات الاقتصادية للمملكة بإفريقيا

ساهم انتظام الجولات والزيارات الملكية للقارة الافريقية في وضع إطار عام قانوني للعلاقات المغربية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التي مكنت الشركات والمقاولات المغربية من ولوج السوق الافريقية بكل أريحية، الأمر الذي أفضى إلى انتشار هذه الشركات والمقاولات في جل ربوع القارة الافريقية وفي العديد من القطاعات، وقد أدى انتشار هذه الآليات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا.

الفقرة الأولى: تمركز الآليات (الشركات) الاقتصادية المغربية في إفريقيا

لقد استفادت العديد من الشركات المغربية من الاستراتيجية المغربية للتعاون المتميز مع القارة الافريقية خاصة بلدان غرب إفريقيا التي تعتبر منطقة امتداد اقتصادي طبيعية للمملكة، واليوم الشركات المغربية الكبرى في مختلف القطاعات (الاتصالات، والخدمات المصرفية، والتأمين، التعدين، والبناء، والعقارات، والمياه والكهرباء وإدارة الموانئ، والمستحضرات الدوائية ...) موجودة في أكثر من عشرين بلدا جنوب الصحراء الكبرى، وأبعد من هذا هناك العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية تعبر عن الرغبة في تطوير أنشطتها في أفريقيا[2].

ولقد عرف وجود الشركات المغربية الخاصة والعامة في إفريقيا عموما و منطقة غرب إفريقيا بالخصوص تقدما ملحوظا، وهذا ما يتجلى بوضوح في الخريطة أعلاه التي توضح تمركز الشركات المغربية العاملة بإفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة وحجم الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا التي توفرها هذه الشركات تختلف من دولة إلى أخرى.

1 -Fassi fihri, p25-26.

2 – الوهابي، مرجع سابق، ص359.

ومن أبرز الأمثلة، وبفضل تجربتها الناجحة منذ أبريل من عام 2001 مع شركة موريتل، الفاعل التاريخي في مجال الاتصالات في موريتانيا، الذي تمتلك 51.5% من رأسماله، عملت اتصالات المغرب على امتلاك غالبية أسهم (51%) من أوناتيلONATEL أهم شركة في بوركينا فاسو في دجنبر 2006، واتصالات الغابون GABON TELECOM في فبراير 2007 [1].

وتجدر الإشارة إلى أن اتصالات المغرب، جراء استراتيجية الاستحواذ، أصبح لديها العديد من الشركات التابعة لها كالغابون للاتصالات (الغابون)، و موريتل (موريتانيا)، Onatel (بوركينا فاسو)، سوتيلما (مالي)، وكانت عملية الاستحواذ على سوتيلما أكبر عملية خصخصة في مالي بقيمة 180 مليار فرنك افريقي (300 مليون €)[2]؛ وفي سنة 2013 بدأت المفاوضات بين فيفاندي و اتصالات انتهت في ماي 2014 ببيع فيفاندي حصتها في اتصالات المغرب إلى اتصالات ب 650 مليون دولار، ومكن شراء أسهم فيفندي اتصالات المغرب في عام 2014 من تعزيز حضورها في أفريقيا وأيضا السيطرة على سلطة القرار في جميع الشركات التابعة الفرنسية الإماراتية العملاقة الأفريقية، وفي يناير 2015 اقتنت اتصالات المغرب فروع "موف" من مجموعة اتصالات الإماراتية بكل من الكوت ديفوار والبنين الطوغو والغابون والنيجر وإفريقيا الوسطى إلى جانب "بريستيج تيليكوم".

وارتباطا بالمجال المالي سجلت البنوك المغربية حضورا لافتا في معظم دول جنوب الصحراء، فساحل العاج مثلا تستحوذ فيها ثلاثة أبناك مغربية على حصة مهمة من السوق المحلية بنسبة عالية تصل إلى 35.2% وتتوفر البنوك المغربية حاليا على شبكة تغطي 24 بلداً من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهي السنغال وبوركينافاسو وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكوت ديفوار وجيبوتي وغانا وكينيا ومدغشقر ومالي و النيجر وتنزانيا وأوغندا وموريتانيا وغينيا و غينيا بيساو و الطوغو والكامرون والغابون ورواندا والبينين وإفريقيا الوسطى وإثيوبيا.

يزيد تواجد الأبناك المغربية في إفريقيا من تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات الأخرى، مما يساهم في تعزيز التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال داخل القارة الإفريقية، وفي هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على طموح بلادنا في إعطاء نفس جديد للتعاون مع الدول الافريقية من خلال المنطقة المالية للدار البيضاء التي تسعى إلى التكامل المالي التدريجي في إطار مقاربة تشاركية[4].

1- Fassi fihri, p187.

2 – سليلي، عبد الرحمان .المغرب– إفريقيا جنوب الصحراء: الاستثمار الأمثل لمفهوم العلاقة جنوب جنوب، مجلة قوافل سجلماسة، العدد1، 2015، ص10.

3 – بولحسن، محمد حمزة .مبادرة التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد نموذجاً .المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الإجتماعية، 2016، ص 85-86.

4 – سليلي، مرجع سابق، ص10.

وقد أشادت العديد من مكاتب الدراسات بالدينامية التي يسجلها التوجه المغربي صوب حضنه الإفريقي من قبيل معهد مجموعة أكسفورد بيزنيس الذي أبرز الدور المتنامي للمؤسسات الاستثمارية المغربية في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية لتحل محل الأبناك والشركات الفرنسية التي أرغمتها الأزمة الاقتصادية الحالية على الانسحاب من السوق الافريقية. وإذا كان إحداث القطب المالي في الدار البيضاء قد أعطى إشارات واضحة إلى وجود رغبة لدى المغرب في أن يكون صلة وصل بين الرساميل الأجنبية وفرص الاستثمار الواعدة بالقارة، فإن المصادقة أخيرا على إحداث صندوق إفريقيا 50 للاستثمار في البنيات التحتية بإفريقيا بالمركز نفسه من طرف البنك الإفريقي للتنمية يعتبر شهادة ميلاد قوية للتوجه سالف الذكر[1].

الفقرة الثانية: حصيلة المعاملات الاقتصادية المغربية الإفريقية

ساهم التمركز الجيد للشركات والمقاولات المغربية سواء الخاصة أو العمومية في إفريقيا إلى الرفع من حصة المملكة في السوق الإفريقية جنوب الصحراء، الأمر الذي عزز من موقع إفريقيا في خريطة شركاء المغرب الأساسيين لتصبح بذلك شريكا إستراتيجيا للمملكة، وقد ارتفعت حصة المغرب في السوق الإفريقية بحسب مكتب الصرف المغربي من 0.1% سنة 2000 إلى 0.4% في سنة 2014.كما عرفت المبادلات التجارية بين المملكة المغربية وبلدان القارة تطورا مهما في السنوات الأخيرة، فحسب إحصائيات مكتب الصرف المغربي فقد بلغ إجمالي المبادلات التجارية للمملكة 586.1 مليار درهم في السنة 2014، شكلت حصة القارة الإفريقية منها 6.4% أي ما مجموعه 37.6 مليار درهم في 2014، مقابل 28.4 مليار درهم سنة 2010، أي بزيادة بلغت 32.4% ما بين سنتي 2010 و 2014، وفي سنة 2015 وحسب التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية لسنة 2017 بلغت المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء 40 مليار درهم بما يمثل 7% من إجمالي المبادلات التجارية للمملكة.

هذا واستوعبت دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال سنة 2015 أكثر من نصف مبادلات المغرب مع القارة الإفريقية، حيث بلغت حصتها 51% مقابل 42% سنة 2014، متجاوزة بذلك حصة شمال إفريقيا التي انخفضت حصتها إلى 49% سنة 2015، مقابل 58% سنة 2014، وتشكل منطقة غرب إفريقيا الشريك الأول للمغرب في المنطقة، حيث بلغت حصتها 58.2% سنة 2016، تليها منطقة شرق إفريقيا بنسبة 15.5% ومنطقة الجنوب الإفريقي 13.4% و إفريقيا الوسطى 12.4% وهذا حسب التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية لسنة 2017.

1 – التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية لسنة 2017.

ويعرف التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة المغربية بإفريقيا تفاوتا من حيث حجمها، وهذا يرجع بالأساس إلى الطبيعة الاقتصادية لكل بلد وخصائصه وكذا الفرص القطاعية المتوفرة به وتوجهاته السياسية، إذ يبرز التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا، حسب التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية لسنة 2017، احتلال الكوت ديفوار للصدارة بنسبة % 21.6 من مجموع الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا سنة 2012 ثم % 21,3 سنة 2013 و 21,6% سنة 2014. وفي سنة 2015 تتزعم كل من مالي و الكوت ديفوار صدارة الدول المستقبلة للاستثمارات المباشرة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء بحصة 24% لكل واحدة منهما، تليهما السينغال بنسبة 11% والغابون بحصة 9%. ومن خلال تواجد المغرب في 22 دولة إفريقية، همت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء ما بين سنتي 2008 و 2016 في القطاع البنكي 45%، يليه قطاع الإتصالات 20% وقطاع الصناعة 12%، ثم قطاع التأمين 7%، والعقار6%[1].

هذا وتعرف المبادلات التجارية بين المغرب والبلدان الافريقية تنوعاً ملموساً سواء على مستوى الصادرات والواردات، فالصادرات المغربية تعرف تنوعاً من حيث التوزيع الجغرافي كما تعرف تنوعا فيما يخص نوعية المواد المصدرة والتي تتنوع بين أسماك وقشريات محضرة ومحفوظة، وزيوت النفط، وزيوت التشحيم، ومواد استهلاكية مكتملة. إضافة إلى أن الواردات هي الأخرى تعرف تنوعاً سواء فيما يخص التوزيع الجغرافي لها، أو فيما يخص المواد المستوردة من البلدان الافريقية جنوب الصحراء التي تتمثل في غاز البترول، والنفط الخام، والقهوة، والصناعات الغذائية، وغاز الأمونيا، والفحم.

ويعد المغرب من بين الدول الإفريقية الست الأكثر تصديرا[2] وهو من بين البلدان الإفريقية القليلة التي تتوفر على عرض متنوع مقارنة بصادرات الدول الأخرى التي تتشكل أساسا من المواد الأولية، وعرفت الصادرات المغربية نحو البلدان الإفريقية جنوب الصحراء تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية، حيث ارتفعت إلى 15.6 مليار درهم سنة 2016، في حين بلغ حجم الواردات 3.6 مليار درهم في نفس السنة.

وما ينبغي التأكيد عليه، أن المغرب حرص على دعم علاقاته التجارية مع البلدان الافريقية إيمانا منه أن التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي هو رافعة مهمة في الإستراتيجية المعتمدة بإفريقيا،حيث ينعكس ايجابياً على الاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا،و قد عرف حجم المبادلات التجارية انتعاشاً ملحوظاً و متسارعاً خلال الخمس سنوات الأخيرة، مما سيمكن المغرب من فرض نفسه كقوة قارية نافذة قادرة على المساهمة بشكل إيجابي في الدينامية الاقتصادية للقارة الإفريقية.

1 – البلدان الأكثر تصديرا في القارة الإفريقية: جنوب افريقيا، نيجيريا، ، أنغولا، مصر، المغرب، الجزائر.

2 – القور، الطاهر .تأهيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، مجلة طنجيس، العدد. 11. (السنة 2011)، ص89.

ويرافق هذه الاستثمارات المغربية في إفريقيا نقل للخبرة المغربية ومساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة، هذا التواجد المتزايد للشركات المغربية بإفريقيا خير دليل ليس فقط على الالتزام الحقيقي بتقوية النسيج الاقتصادي لبلدان القارة، ولكن أيضا على أن الاقتصاديات الإفريقية تتوفر على إمكانيات نمو أكيدة، ومن نتائج هذه الاستراتيجية أن أصبح المغرب المستثمر الإفريقي الثاني في القارة بعد جنوب إفريقيا، وتعرف هذه الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات العمومية والقطاع الخاص في أكثر من 25 بلداً بتنويع قطاعي، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات البنكية، الطاقة والمعادن، النقل، البناء، العقارات، الصيدلة، الماء الصالح للشرب والتعليم العالي الخاص...). ومن أجل تثمين المكتسبات والاستغلال الكامل للإمكانيات التي يتيحها التعاون التجاري، بات من الضروري تعزيز الإطار القانوني والتشريعي وكذا خلق إستراتيجية تعاون ثلاثي تمكن من وضع خبرة المقاولات المغربية رهن إشارة مشاريع التنمية بالمنطقة.

المبحث الثاني: القوى الإقليمية والدولية المنافسة للمغرب بإفريقيا

أثبتت التجارب الحديثة أن المنافسة العالمية الحالية هي منافسة اقتصادية بالأساس، تعتمد في تقييمها على معدلات النمو المرتفعة وتدفقات الاستثمار الأجنبي الهائلة ونسب الصادرات المتنامية، وبطبيعة الحال فإن التوسع في الصادرات يحتاج إلى فتح المزيد من الأسواق وكسب رضا أكبر عدد ممكن من المستهلكين، وهذا يتطلب إستراتيجية تسويقية دولية[1]؛ وتبعا لهذا فالقوى الدولية والإقليمية تسخر كل إمكانياتها في خضم المنافسة من أجل أن تتبوء مراكز متقدمة في هذه المؤشرات، الأمر الذي يمكنها من أن تعزز نفوذها في القارة الافريقية. وتختلف الاستراتيجيات المعتمدة من قبل القوى تبعا للإمكانيات والآليات المعتمدة من طرف كل جانب وأيضا حسب الأهداف المتوخاة.

المطلب الأول: القوى الإقليمية المنافسة للمغرب بإفريقيا

لم يكن من قبيل الصدفة أن تحظى القارة باهتمام القوى الإقليمية نظراً لكون هذه الدول جزء من القارة، كما أن كل طرف يرى في القارة امتداداً طبيعياً له، وتعرف السياسة الخارجية الافريقية للمغرب في بعدها الاقتصادي منافسة شرسة من عدة أطراف، ويمكن تقسيم هذه المنافسة إلى مستويين تبعا لحجم وشدة المنافسة،فالمستوى الأول يعد المستوى الأقل منافسة على إعتباره يضم كل من مصر ونيجيريا التي استطاع المغرب وبفضل تحركاته الأخيرة أن يجعلها شريكاً خصوصاً بعد المصادقة على مشروع خط أنابيب الغاز الذي سيربط البلدين، في حين المستوى الثاني يمكن وصفه بأنه الأكثر تعقيداً يضم كل من الجزائر وجنوب إفريقيا.

1 – العيموني، خالد .البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس .المغرب، سلا: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2010، ص56-57.

الفقرة الأولى: المستوى الأول للقوى الإقليمية- مصر ونيجيريا

باعتبارهما من القوى الإقليمية التي تدخل في سباق كسب النفوذ في المجال الإفريقي، تشكل مصر ونيجيريا المستوى الأقل تعقيدا في المنافسة مع المملكة المغربية بالنظر لآلياتهما الموظفة في إطار سياستهما الخارجية اتجاه افريقيا في المجال الاقتصادي.

أولا: مصر

تقدر مساحتها بـ 1.001.450 كيلومتر مربع وعدد سكانها 92.8 مليون نسمة، وناتجها الداخلي الإجمالي بلغ في سنة 2015، 330.78 مليار دولار، ولديها اقتصاد متنوع لكنه ضعيف ويعرف أزمة في الوقت الراهن، كما أن موقعها الجغرافي وتاريخها لطالما سمح لها بلعب دور مميز على الصعيدين الشرق أوسطي والإفريقي.

وتعود العلاقات المصرية مع الدول الافريقية جنوب الصحراء إلى عهود بعيدة، غير أن هذه العلاقات تقلصت بفعل الاستعمار الأوروبي.فمنذ ثورة 1952 ما فتئت مصر تؤكد على ارتباطها العضوي بإفريقيا، رغم صعوبة الحفاظ على التوازن مع المحور الشرق أوسطي الشيء الذي خلق فجوة بين الخطاب الرسمي والاهتمام الفعلي لمصر بإفريقيا والذي اقتصر على دول نهر النيل والقرن الإفريقي باعتبارهما يشكلان عمقا إستراتيجيا لمصر؛ وتعتمد مصر لتعزيز نفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء على عدة وسائل كالمدخل الإعلامي (الصحافة، الإذاعات، مكاتب الإعلام)، والمدخل الثقافي والعلمي (استقبال الطلبة والمتدربون الأفارقة)، والمدخل الإنساني (تقديم المساعدات والمعونات)، والمدخل الاقتصادي (التعاون التقني والتجاري) [1].

وقد استفادت مصر من وزنها الديموغرافي وموقعها الاستراتيجي، إذ عرفت خلال العقد الماضي إصلاحات اقتصادية كبرى مثل الإصلاح الضريبي أو إعادة هيكلة الشركات وتعزيز القطاع المصرفي، هذه الإصلاحات التي وقعت في مصر في عهد نظام مبارك شجعت دائما فتح الأسواق والوصول إلى التداول في الأسواق الإفريقية، وإن كانت لا تزال منخفضة جدا إذ تبلغ قيمة التداول المصري في افريقيا 6.4 مليار دولار أمريكي في عام 2012، بما نسبته 0.5٪ من التجارة في القارة، والتفاعلات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا تنمو بشكل مطرد خلال عشر سنوات الماضية. وفي هذا الصدد تقيم الشركات المصرية علاقات اقتصادية وتجارية خاصة مع دول الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)، كما تعد مصر عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة الإقليمية التي تضم 20 بلدا أتاحت لها فرصة من أجل الرفع من صادراتها نحو البلدان الافريقية خاصة بلدان حوض النيل، وأساسا السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وإثيوبيا. وقد تجسدت الإرادة السياسية القوية لمصر من خلال التوقيع على اتفاق إطار في يونيو 2004

1 - Fassi fihri, p152 – 153.

مع الإتحاد الإقتصادي والنقدي الذي ينظر إليه باعتباره توجه استراتيجي لمصر لزيادة صادراتها إلى القارة من خلال بوابة افريقيا الغربية، وقد بلغت الصادرات المصرية إلى افريقيا في سنة 2014 نسبة ٪14.5 مقابل ٪5.6 فقط في عام 2005، في حين تمثل الواردات حوالي٪ 1.7[1].

وفي نفس الاتجاه، أولى الرئيس الحالي منذ توليه الحكم في يونيو 2014 اهتماما كبيرا لملف العلاقات مع إفريقيا ودول حوض النيل بصفة خاصة، وأجرى عددا من الزيارات الخارجية إلى إفريقيا، وتمثلت أهم الإنجازات منذ قدومه إلى الحكم في عودة عضوية مصر للاتحاد الإفريقي بعد تعليقها عقب ثورة 30 يونيو....

وقد شرع الرئيس زياراته لإفريقيا في يونيو 2014 بدءا بالجزائر، حيث ناقش وقتها مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدة قضايا منها الوضع في منطقة الساحل والصحراء خاصة مالي، بعد ذلك قام بزيارة غينيا الاستوائية وأعلن وقتها عن إنشاء وكالة مصرية للشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، والتي يرأسها السفير حازم فهمي وتقوم بأنشطة متعددة وتقدم مساعدات فنية وصحية متنوعة للدول الأفريقية، وقد زار الرئيس السيسي مرة أخرى غينيا في نوفمبر 2016 لحضور القمة العربية– الأفريقية[2].

وتقاس فاعلية السياسة الخارجية لأي دولة في تحقيق أهدافها على مقدار ما تمتلكه من القوة الشاملة التي تستطيع بها مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامين الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية و الإقليمية، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية المصرية بعد انقلاب 3 جويلية، نجد أنها تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة المصرية[3].

ومما لاشك فيه أن سمات الدولة تؤثر بشكل كبير على سياستها الخارجية، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر التي تعتبر دولة نهرية، تعتمد في وجودها وبقائها على مياه نهر تقع منابعه خارج حدودها، ويمر مجراه – الذي يمتد لآلاف الأميال– عبر عدة دول قبل أن يصل إلى مصبه فيها، وهذا الأمر جعل السياسة الخارجية المصرية في إفريقيا بما تعتمده من آليات محصورة بشكل واضح في منطقة القرن الإفريقي ودول نهر النيل على اعتبار أنهما يدخلان في البعد الاستراتيجي لمصر.

---

1 – رامز، جوزيف .ملامح السياسة الخارجية المصرية في العام الجديد بإفريقيا، جريدة المصري اليوم، للإطلاع أكثر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/1065939.

2 – زياد، ياسر .تحديات السياسة الخارجية المصرية، منشورات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية: مصر يناير 2015، ص.2.

3 – السود، عياد .سياسة المغرب في إفريقيا بين المصالح الحيوية والتنافس الدولي .المغرب، سلا: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس–كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص65.

وتأثرت السياسة الخارجية المصرية وآلياتها بعدة مشاكل أهمها المشاكل الداخلية التي عانت وتعاني منها مصر، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، كما أثار بناء سد النهضة الأثيوبي مشاكل عدة لمصر أبرزها التخوف الكبير من المساس بنصيبها من مياه النيل. كل هذه التحديات التي تواجهها مصر أثرت بشكل كبير على سياستها الخارجية وجعلت آلياتها تتفاعل في إطار مجالات محددة على المستوى الإفريقي.

ثانيا: نيجيريا

تقدر مساحة نيجيريا بـ 923.770 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 182.2 مليون نسمة، وناتجها الإجمالي بلغ في سنة 2015، 486.8 مليار دولار، إضافة إلى أنها تعرف بتنوعها الإثني. أما بالنسبة للموارد الطبيعية، فإنّ نيجيريا من أكثر الدول التي تمتلك موارد طبيعية، كما أن أكثر من نصف مساحة الأراضي الموجودة فيها هي أراضي صالحة للزراعة، وتحتوي على مناجم القصدير، والفحم الحجري، حيث إنّ هذه المصادر تمثل ثروة قومية كبيرة بالنسبة للدولة.

أما من الناحية الاقتصادية فإنّ نيجيريا من أكثر الدول إنتاجاً للنفط، كما أنّها واحدة من الأعضاء المشاركين في منظمة الأوبك، إذ تحتل الرتبة الثامنة بين أكثر الدول إنتاجاً للنفط. إضافة إلى أنّها تملك كمية كبيرة من احتياطي النفط، ومن أكثر الدول التي تقوم باستيراد النفط من نيجيريا دولة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر نيجيريا من كبرى الاقتصاديات في منطقة غرب افريقيا، وأول دولة من حيث الموارد الطاقية، وهذا جعلها لا تخفي ميولاتها كقوة إقليمية في غرب إفريقيا.

ومن الناحية العسكرية، تمتلك نيجيريا قدرات عسكرية هامة تفوق قدرات الدول المجاورة لها وتحتل المركز الثاني على الساحة الإفريقية جنوب الصحراء بعد جنوب إفريقيا، وهي القدرات التي أهلتها للقيام بدور رئيسي في العديد من مهام حفظ السلام داخل القارة وخارجها[1].

ونظرا لحجم الناتج المحلي الإجمالي تعد نيجيريا من أقوى الاقتصاديات في إفريقيا، وتهدف لمواصلة توسيع نطاق سيطرتها على مناطق عدة في القارة، وتحرص على إقامة مشاريع في القارة إذ تعمل العديد من الشركات النيجيرية خصوصا في مجالات الخدمات المالية والصناعة والاتصالات.

وتجدر الإشارة إلى أن القارة الإفريقية في عام 2014 مثلت 6.3٪ من صادرات نيجيريا و 2.9٪ من الواردات، علاوة على ذلك تعتبر نيجيريا في الفترة 2007-2012، المستثمر العالمي ال16 أفريقيا من حيث عدد من المشاريع الجديدة والثالثة على مستوى القارة الأفريقية بعد جنوب أفريقيا و كينيا[2].

1- Fassi fihri, p149.

2- Ibid, p150.

وتعتبر نيجيريا نشيطة جدا في القطاع المصرفي، فسبعة من البنوك النيجيرية التسعة عشر هي موجودة في إفريقيا، في الصدارة مع UBA(United Bank for Africa) هذا رابع أكبر بنك، ولديه أكثر من 15 فرعا في أفريقيا ويمثل 25٪ من المبيعات، ويعمل أيضا كل من بنك GBT (Garanty Trust Bank) و بنك FBN (First Bank of Nigeria) بشكل كبير في غانا وتنزانيا وكينيا، وفي قطاع البناء والتشييد تعد شركة(Cement Dangote) أكبر شركة وبفضلها أصبحت نيجيريا من حيث القيمة السوقية أكبر مستثمر في القطاع في عام 2012 في افريقيا، وبالمثل (Globacom Ltd) شركة الاتصال تعد رائدة في قطاع الاتصالات مع 25 مليون مشترك في نيجيريا، ولها حاليا عمليات في غانا وبنين وساحل العاج وتسعى للتوسع في بقية بلدان غرب أفريقيا.في عام 2014 حققت نيجيريا تبادل تجاري مع بقية القارة بحجم 7.4 مليار دولار أمريكي[1]، وقد ظل أبرز تأثير سلبي لنيجيريا على المصالح الاستراتيجية للمغرب هو ميلها في السنوات الأخيرة إلى الصف الجزائري في إطار تحالف ثلاثي غير معلن يجمعها بجنوب افريقيا خصوصا على مستوى النيباد[2].

غير أن التحركات الأخيرة للسياسة الخارجية المغربية بقيادة جلالة الملك والتي عرفت نوعا من الانفتاح على عدة بلدان إفريقية جديدة سواء في شرق إفريقيا أو وسطها أو في منطقة غرب إفريقيا، ساهمت بشكل كبير في خلق مصالح مشتركة بين المملكة وعدة بلدان في القارة. فالسياسة الخارجية التي يعتمدها المغرب لم تعد قائمة على التوجهات والآراء السياسية للدول بل أصبحت تعتمد على مقاربة جديدة تنبني على المصالح الاقتصادية كمدخل لتقريب وجهات النظر، خاصة أن إفريقيا اليوم لم تعد إفريقيا المواقف السياسية بل أصبحت إفريقيا المصالح بحكم ما تعرفه القارة من منافسة شرسة.

وتعد نيجيريا من بين البلدان التي لطالما كانت تختلف على المستوى السياسي في توجهاتها مع المغرب، غير أن هذا الأمر قد يتغير مع ما تعرفه علاقات البلدان من تطورات في الوقت الراهن. فقد ترأس الملك محمد السادس يوم الإثنين 15 ماي 2017 في القصر الملكي بالعاصمة الرباط فعاليات التوقيع على اتفاقيتين أحدهما تتعلق بمشروع مد أنبوب نقل الغاز من نيجيريا إلى المغرب، والأخرى تخص التعاون المغربي– النيجيري في مجال الأسمدة، وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الاتفاقيتين تجمعان بلدان رائدان الأول هو المغرب الذي يعد المصدر الأول في العالم للفوسفاط والثاني هو نيجيريا صاحبة أكبر احتياطي للغاز في افريقيا.

1 – العيموني، مرجع سابق، ص 58

2 – خميس، خلود محمد .السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا اتجاه دول الخليج العربي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 48، بغداد 2016، ص141.

ويعتبر الاتفاق الذي وقعه المغرب ونيجيريا لمد خط أنابيب للغاز الطبيعي بين البلدين بمثابة بداية جديدة للعلاقات بينهما، حيث إن هذا التوجه سيحقق مكاسب اقتصادية ليس للبلدين فقط بل لكل البلدان التي سيمر عبرها الأنبوب، إذ يشكل مسار الأنبوب ثمرة مجهودات الدبلوماسية المغربية بقيادة صاحب الجلالة، لكونه يتخذ مسارا يربط بلدان غرب إفريقيا التي يعد المغرب أول مستثمر اقتصادي فيها والتي لطالما حظيت بعناية خاصة من طرف الملك محمد السادس لما تمثله من عمق إستراتيجي للمملكة.

الفقرة الثانية: المستوى الثاني للقوى الإقليمية- جنوب إفريقيا والجزائر

يمثل التنافس مع كل من الجزائر وجنوب إفريقيا المستوى الأكثر تعقيدا في سياق المنافسة الإقليمية في القارة السمراء، وهذا راجع بالأساس لعدة أسباب أهمها الاختلاف العميق في التوجهات السياسية وكذا التضارب الصارخ في المصالح الاقتصادية.

أولا: جنوب إفريقيا

جنوب إفريقيا بلد يقع على الحافة الجنوبية لأفريقيا، يمتد شريطه الساحلي على امتداد 2.798 كلم، على جنوب المحيط الأطلسي والهندي، إلى الشمال منها تقع ناميبيا، بتسوانا وزيمبابوي، إلى الشرق موزمبيق وسوازيلاند، وداخلها تقع ليسوتو كجيب تحيط به الأراضي الجنوب أفريقية، جنوب أفريقيا تحتل الرتبة الخامسة والعشرين في العالم من حيث مساحة الأرض، إذ تقدر مساحتها بـ 1221.040 كيلومتر مربع، بعدد سكان يبلغ 55.91 مليون نسمة، وبناتج محلي إجمالي يقدر ب314.57 مليار دولار في سنة 2015، وقد عُرفتْ جنوب إفريقيا منذ أمد بعيد بثرواتها المعدنية الهائلة من الماس والذهب والإثمد والأسبستوس والكروميت والفحم الحجري وخام الحديد والنحاس واليورانيوم باستثناء النفط.

وقد خضعت السياسة الخارجية لجنوب افريقيا لعملية مراجعة شاملة عام 2004 وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على انتهاء نظام الفصل العنصري والتحول للحكم الوطني المستند على القاعدة السوداء، ولقد تباينت وجهات النظر حول حقيقة أهداف السياسة الخارجية لجنوب افريقيا والتي تجسدت بوجهتي نظر[1]:

الأولى: كانت ترى أن السياسة الخارجية كانت متأثرة بسياسة حزب المؤتمر خلال حقبة حكم نيلسون مانديلا والتي كانت متأثرة بالتجربة التاريخية التي عاشتها جنوب افريقيا في ظل حكم البيض والتي مفادها أن جنوب افريقيا دولة ضعيفة وفقيرة من حيث الإمكانيات ومن ثم فهي بحاجة للحصول على المساعدات من الدول الغنية.

أما الثانية: فاستندت على أن جنوب افريقيا دولة غنية وقوية فضلا عن كونها دولة ديمقراطية في محيط ضعيف.

1- Fassi fihri, p149.

وقد كانت العلاقات ودية بين البلدين خصوصا أن نيلسون مانديلا قام بزيارة خاصة للمغرب إثر خروجه من السجن سنة 1993، ثم أعاد الزيارة في 1994 لكن بصفته رئيسا للبلاد هذه المرة، وبرز صدق العلاقات التي تجلت في معارضة المغرب منذ استقلاله لنظام الابرتهايد والمطالبة بإنهاء الاستعمار في الربوع الافريقية في جميع المنتظمات الدولية ،هذا النظام الذي يؤسس لسيطرة الأقلية (ذات البشرة البيضاء) والأغلبية السمراء (السكان الأصليون).

وفي 1999، قام محمد السادس بصفته وليا للعهد أنداك بزيارة رسمية لحضور حفل تنصيب تابومبيكي رئيسا جديدا للبلاد، كما زار جنوب إفريقيا باعتباره ملكا في 2002 ضمن قمة جوهانسبرغ في اطار التنمية المستدامة، صعد فيها المغرب لهجة الإشارات وأبان عن طموحات جديد في القارة تتمثل في الرغبة في التعاون بين بلدان جنوب–جنوب، وقام بخطوة قوية في تفعيل وتسهيل المبادلات الاقتصادية، لكن هذا البناء سرعان ما تداعى إثر إعتراف جنوب افريقيا بجبهة البوليساريو كدولة في 15 من سبتمبر 2004، فقام المغرب حينها باستدعاء سفيره من العاصمة بريتوريا للتشاور في الموضوع، وأفضى الاجتماع إلى تعويض السفراء بالقائمين بالأعمال في كل من الدولتين.

وعلى الصعيد الإقتصادي يعتبر إقتصاد جمهورية جنوب إفريقيا هو جحر الزاوية في قوة الدولة وقدرتها على القيام بدور القوة الإقليمية الفاعلة، فهي تمتلك أكبر اقتصاد متقدم في إفريقيا الأمر الذي خول لها أن تكون أول مستثمر إفريقي في القارة الإفريقية.

فجنوب إفريقيا لديها حجم التجارة الكلي 40.8 مليون دولار، مع بقية القارة لعام 2014، و تبلغ حصة صادرات جنوب أفريقيا إلى بلدان أفريقية ما يقرب 20٪، وحافظت على هذه النسبة منذ عام 1995 ومعظمها إلى ناميبيا، موزمبيق وزامبيا وزيمبابوي، و وارداتها من القارة تتزايد بشكل واضح من 825 مليون دولار في 1995 إلى 9،7 مليار في عام 2012 على صعيد القارة الإفريقية.

وقد ركزت جنوب إفريقيا على منطقة الجنوب الإفريقي باعتبارها امتداد طبيعي لها ومنطقة التوسع الاستثماري، انتشر في جنوب افريقيا في القارة لشرق إفريقيا وكينيا وتنزانيا على وجه الخصوص، ومؤخرا في غرب إفريقيا.

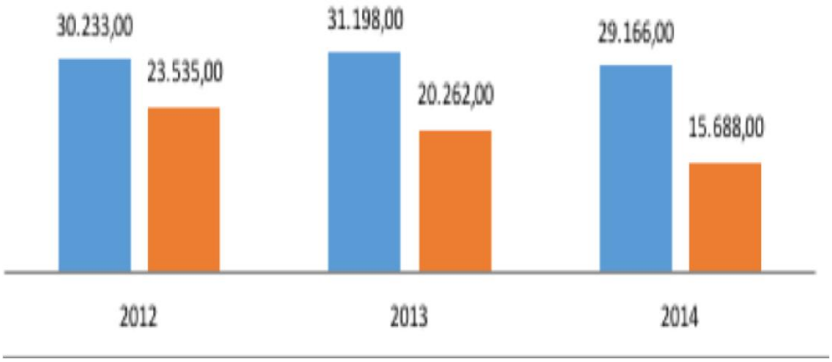

- اللون البني: الصادرات الجنوب أفريقية لإفريقيا.
- اللون الأزرق: الواردات الافريقية إلى جنوب افريقيا.

المبيان رقم 1: حجم التبادل التجاري بين جنوب إفريقيا– إفريقيا[1]

ويوضح (المبيان رقم 1) حجم المعاملات التجارية المتبادلة بين جنوب إفريقيا وبلدان القارة الافريقية، والذي يعرف في جزئه المرتبط بالصادرات الجنوب الإفريقية إلى افريقيا تراجعا ملحوظ بين سنتين 2012 و2014، إذ تراجع بما مجموعه 7.847 مليون دولار، في حين أن واردات جنوب افريقيا من القارة الافريقية تعرف شيئا من الثبات وإن تراجعت بشكل طفيف.

ثانيا: الجزائر

بعد انقسام السودان أصبح الجزائر أكبر بلد عربي و إفريقي بمساحة تقدر بـ 2,381,741 كيلومتر مربع، وبتعداد سكان بلغ 40.4 مليون نسمة وبناتج داخلي إجمالي بلغ 164.8 مليار دولار سنة 2015، كما تتمتع بثروات بترولية كبيرة إذ يعتمد اقتصادها بشكل كبير على عائدات البترول والغاز الطبيعي.

وتشكل إفريقيا فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، إذ اكتشف صناع القرار الجزائريين ذلك منذ الإستقلال، لذالك فقد شددوا على حضور الجزائر في هذا المجال على جميع الأصعدة[2]، على الرغم من كل ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات، فحضورها في إفريقيا يظل ضعيفا في الشق الاقتصادي، ففي سياستها الخارجية الإفريقية اتجاه إفريقيا لم تعتمد الجزائر على المقاربة التنموية كما هو الحال بالنسبة للمغرب.

1 – قط، سمير .السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، (يناير 2017)، ص 86.

2-Fassi fihri, p151.

فعلى المستوى الاقتصادي، وعلى الرغم من أن الجزائر لديها إطارا قانونيا للعلاقات التجارية يشمل إتفاقيات مع 25 دولة إفريقية، فهي على النقيض من المغرب لديها عدد قليل جدا من شركات القطاع الخاص منتشرة في القارة، كما تعاني آلياتها الاقتصادية من نقص خطير في التنويع، إذ تعتمد اعتمادا كبيرا على الدخل من الطاقة (النفط والغاز)، والهيكل الحالي للاقتصاد الجزائري بأي حال من الأحوال لا يعزز التفاعل الإقتصادي مع إفريقيا، وتحتل التجارة الخارجية بين الجزائر والقارة الأفريقية حيزا هامشيا جدا، ففي عام 2014 لم تتجاوز الواردات الجزائرية من القارة نسبة 2.96٪ فقط بما في ذلك 1.21٪ من بلدان اتحاد المغرب العربي، في حين أن الصادرات بلغت نسبة 6.1٪ منها نسبة 5،1٪ إلى بلدان اتحاد المغرب العربي، وتبعا لهذا فإن الجزائر ليست واحدة من أكبر عشر مزودي القارة الإفريقية ولا من بين أكبر عشر عملاء.

- البني: الصادرات الجزائرية لإفريقيا
- الأزرق: الواردات الافريقية للجزائر

المبيان رقم 2: حجم التبادل التجاري بين الجزائر– أفريقيا[1]

إن اعتماد الجزائر على عائدات البترول التي تشكل 97 % من صادراتها جعل اقتصادها يتعرض لأزمة نظرا لما عرفته أسعار البترول من تدهور، وتبعا لهذا سعت الجزائر جاهدة في إطار سياسة جديدة مبنية على التنوع الاقتصادي، إلى مراجعة تموقعها الإقتصادي على المستوى القاري بدرجة أولى وذلك من خلال البحث عن فرص استثمار جديدة.

وقد أنهى توقيع المغرب ونيجيريا على اتفاقية مشروع أنبوب الغاز صراعا خفيا دام لسنوات بين المغرب والجزائر حول من يفوز باحتكار مشروع من قيمة إمداد الطاقة من إفريقيا إلى أوروبا؛ فالجزائر كانت قد دخلت في مفاوضات مع نيجيريا لإنجاز مشروع نقل الغاز النيجيري إلى أوروبا. ففي عام

1 – العربي الجديد، (24 دجنبر2016). القصة الكاملة صراع المغرب والجزائر على غاز نيجيريا: https://www.alaraby.co.uk/economy

2002 اتفقت الجزائر ونيجيريا على إنشاء أنبوب الغاز العابر للصحراء، بتكلفة قدرت حينها بـ 10 مليارات دولار، إضافة إلى 3 مليارات دولار للاستثمارات الخاصة بمحطات تخزين الغاز، و في عام 2005 دشنت نيجيريا مشروعاً لنقل الغاز من حقولها عبر خط أنابيب إلى بنين وتوغو وغانا، وبدأ إيصال الغاز في 2010 – وتجدر الإشارة أن هذا الخط يعد جزءاً من مشروع أنبوب الغاز إلى المغرب– وفي عام 2009 زار وزير الطاقة الجزائري الأسبق "شكيب خليل" نيجيريا، ووقع اتفاقا رسميا مع نظيره النيجيري بمشاركة دولة النيجر كدولة يمر عبرها الأنبوب، وفي عام 2013 أكد رئيس نيجيريا السابق جوناثان غودلاك في قمة للاتحاد الإفريقي قرب بداية العمل بالمشروع وأعلن أن التكلفة قد تصل إلى 20 مليار دولار[1].

غير أن الجزائر تماطلت بشكل كبير ولمدة طويلة من أجل إخراج هذا المشروع إلى الوجود، فهي تنظر لنيجيريا باعتبارها منافسا في سوق الغاز، وكانت تهدف الجزائر من خلال هذا المشروع إلى التحكم الكلي في الغاز النيجيري، غير أن هذا التماطل دفع نيجيريا للبحث عن بديل أخر وجدته في المغرب الذي دخل على الخط من خلال التحركات الملكية الأخيرة في إفريقيا، ففي نوفمبر 2016 أكد بيان صادر عن الملك محمد السادس والرئيس النيجيري محمد بخاري أن البلدين تدارسا واتخذا إجراءات ملموسة من أجل النهوض بمشروع خط إقليمي لأنابيب الغاز سيربط موارد الغاز لنيجيريا، والعديد من بلدان غرب إفريقيا والمغرب، ويتراوح طول أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا، بين 4 آلاف و5 آلاف كيلومتر، يمر عبر عدد من الدول الأفريقية وصولا إلى المغرب، كما تبلغ تكلفة المشروع وفقا لتقديرات أكثر من 25 مليارا.

وقد أثار هذا البيان حفيظة الجزائر مما دفعها لتتحرك وبقوة إذ التقى نائب الرئيس النيجيري، يمي أوسينباجو، بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2016، وأكدا عقب اللقاء أن الجزائر ونيجيريا تربطهما مشاريع مشتركة، خاصة الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس، وأنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا وأوروبا عبر الجزائر.

ومن خلال مقارنة بين مسار أنبوب الغاز النيجيري المغربي مع نظيره النيجيري الجزائري نلاحظ أن الأنبوب المغربي يجسد التحركات الدبلوماسية للمغرب في غرب إفريقيا، كما أنه يحمل في طياته مقاربة تشاركية وذلك من خلال عدد الدول التي ستستفيد من المشروع بمرور الأنبوب من ترابها، إضافة إلى أن هذا المشروع سيساهم في الرفع من مستوى الكهرباء في هذه الدول التي تعاني من نقص في الكهرباء.

وعلى الرغم من المنافسة الشرسة على مستوى القوى الإقليمية في إفريقيا، إلا أن المملكة استطاعت أن تجد لنفسها موطئ قدم في السوق الإفريقية من خلال اعتمادها على آليات متنوعة، كما

1 – الهوسي، سعيد .الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بإفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001 .المغرب، سلا: أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2016، ص 403.

سعت دائما في علاقتها مع باقي القوى الإقليمية أن تخرج هذه الأطراف من نطاق المنافسة إلى نطاق التعاون من خلال جعلهم شركاء اقتصاديين للمملكة كما هو الحال بالنسبة لنيجيريا، التي نجح المغرب عبر مشروع أنبوب الغاز أن يجعلها شريكا طاقيا له. غير أن هذه الاستراتيجية لا تتناسب مع جميع القوى، فهناك قوى أخرى إقليمية تسعى دائما وأبدا إلى منافسة المملكة وترى فيه الخصم المباشر.

المطلب الثاني: القوى الدولية المنافسة للمغرب بإفريقيا

إن الموقع الاستراتيجي الهام لإفريقيا جعلها تشهد سباقا محموما من قبل العديد من القوى الكبرى في العالم، والتي سعت وتسعى دوما وراء تعزيز موقعها في كل شبر من هذا العالم، بغية اقتناص الفرص التي توفرها القارة وثرواتها، هذا ويعرف التنافس الدولي في القارة نوعين من القوى؛ النوع الأول هي القوى التقليدية والتي ارتبطت تاريخيا بالقارة الافريقية نظرا لعدة عوامل مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، والنوع الثاني هي الدول التي برزت على الساحة الدولية كقوى صاعدة مثل الصين والهند وغيرها من الاقتصاديات الصاعدة.

الفقرة الأولى: القوى التقليدية– فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

تندرج فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن خانة القوى التقليدية التي لها سياسة خارجية كونية، ففرنسا ترتبط بإفريقيا ارتباطا وثيقا نظرا لمخلفات الحقبة الاستعمارية التي حظيت خلالها بنفوذ هام على مستوى القارة لازال مستمرا لحد اليوم، لكن بدرجة متفاوتة من حيث الأهمية نظرا لدخول عدة قوى خط المنافسة، ومن بين هذه القوى توجد الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت المقاربة الأمنية على علاقتها بالقارة الافريقية.

أولا: فـرنسـا

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الأول من التسعينيات أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الافريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال إذا ما قورنت بالدول الاستعمارية الأخرى، مثل بريطانيا وإيطاليا والبرتغال، إذ تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقاتها الإفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع بعض الدول الإفريقية في المجالات العسكرية والأقتصادية والثقافية، وقد درجت فرنسا على التعامل مع القارة الإفريقية بوصفها مجالها الحيوي وركيزتها للتأثير في التوازن الدولي، معتمدة في ذلك على إرث الحقبة الاستعمارية، بحكم العلاقات المتشعبة والمتنوعة[1]. وقد عبر الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران عن أهمية القارة الافريقية بالنسبة لفرنسا حين قال في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت عام 1994 بفرنسا: أنه بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ

1 – ميلي، بول و داراك، فنسنت .هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسة الفرنسية في افريقيا من ساركوزي إلى أولاند .الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد111، 2014، ص47.

في القرن الواحد والعشرين، ففرنسا تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في إفريقيا وخصوصا ما يسمى بإفريقيا الفرنكوفونية، خاصة وان إفريقيا تعرف تسابقا على النفوذ في القارة بين عدة قوى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة مثل الصين والهند، وفي هذا السياق توظف فرنسا ضمن سياستها الخارجية تجاه افريقيا في المجال الاقتصادي عدة آليات تتوخى من خلالها الحفاظ على نفوذها في القارة وتعزيزه.

1. القمة الفرنكو إفريقية: بدأ هذا التقليد سنة 1973 بافتتاح جورج بومبيدو لأول مرة القمة الفرنسية الافريقية في شهر نوفمبر في باريس، وتنعقد هذه القمة كل سنتين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية، ويحضرها رئيس الجمهورية الفرنسية والرؤساء الأفارقة وتبحث هذه القمة في الشؤون الفرنسية الإفريقية المشتركة في المجالات الإقتصادية والسياسية. ولا تقتصر هذه القمة على الدول الفرنكوفونية فقط، بل استطاعت فرنسا أن تجذب إلى هذه التظاهرة دولا غير فرانكفونية مثل أنغولا والموزمبيق ونيجيريا، وبفضل حضورها لهذه القمة استطاعت فرنسا أن توقع مع هذه الدول اتفاقيات اقتصادية، وقد عقدت لحد الآن 27 قمة كان آخرها في باماكو بمالي تحت عنوان "الشراكة والسلام" بمشاركة أكثر من ثلاثين من رؤساء الدول والحكومات الفرنكوفونية، وقد خصصت الجلسة الثانية في القمة لمناقشة الاستثمارات الفرنسية في قطاع التعدين والموارد الطبيعية، وكيفية نقل التكنولوجيا بما يمكن الدول الأفريقية من القيام بعمليات التصنيع والتحويل داخل القارة بدلا من تصدير المواد الخام ثم استيرادها بعد ذلك.

2. القطاع الخاص الفرنسي: بدأ القطاع الخاص الفرنسي في تنظيم صفوفه لمواجهة المنافسة المتصاعدة، من خلال مؤسسات مثل إتحاد صناعات البناء والإنشاءات (الاتحاد الوطني للأشغال العامة)، ومؤسسات أعمال أخرى مثل المجلس الفرنسي للاستثمار في إفريقيا السوداء (CIAN)، ومؤسسة ميديف إنترناسونال المهيمنة، وتمكن من حشد دعم الحكومة الفرنسية والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي لمساندتهم فيما سموه معركة المبادئ، أي الحصول على مساحة تحرك أوسع عند التنافس على مشروعات البنية التحتية في افريقيا الممولة من قبل المانحين الدوليين[1].

تعد الشركات الفرنسية رائدة في العديد من المجالات، إذ قامت ألستوم بتركيب 80٪ من محطات توليد الطاقة من شركة الكهرباء الوطنية اسكوم(Eskom National) في جنوب إفريقيا، إضافة إلى أن شركة شنايدر إلكتريك (Electric Schneider) التي تنشط في مجال الكهرباء لديها 2500 موظف في خمسة عشر بلدا أفريقيا، وسانوفي Sanofi التي تعمل بمجال الصناعة وتسويق الأدوية حققت 1 مليار من قيمة التداول سنة 2013، وشركة الاتصال Orange هي موجودة في العديد من البلدان

1- Fassi fihri, p135.

الإفريقية وفاعل أساسي في سوق الهواتف المحمولة والإنترنت[1]، ولديها واحدة من أكبر شركات التنقيب والاستغلال في القارة الأفريقية، إذ ظلت شركة أريفا الفرنسية (Areva) على مدى عقود تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، إلى أن قامت حكومة هذه الأخيرة بمنح تراخيص للتنقيب لشركات هندية وصينية وأمريكية وكندية واسترالية، فقد كان يتحتم على فرنسا أن تؤمن إمدادات المعادن ومصادر الطاقة والمواد الخام الأولية، وخاصة اليورانيوم والنفط لصناعاتها المختلفة ولإنتاج الطاقة النووية[2].

هذا وفي سنة 1962 تمت عمليات تجميع الأنشطة الفرنسية تحت لواء مؤسسة واحدة هي الشركة الفرنسية للنفط (Total CEP) التي كانت تساهم فيها الدولة بنسبة 35%، غير أنه تم استبدالها بهيكل آخر عام 1965 تمثل في شركة ERAP والتي اندمجت معها كل من مؤسسة البحوث النفطية Aquitaine و شركة SNAP-LACOQ، ولعل الغرض الأساس من عمليات الدمج هذه كان هو تشكيل ذراع نفطية قوية تمكن فرنسا من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في إفريقيا، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير، إذ بفضل هذه الشركة استطاعت فرنسا الحفاظ على حضورها القوي في الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، كما تمكنت من الانتشار في عدة دول افريقية أخرى[3].

3. **المساعدات الدولية**:تندرج مسألة المساعدات الدولية في أبعادها القيمية والأخلاقية، والقانونية ضمن باب التعاون الدولي، حيث يشير ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى إلى تحقيق ذلك التعاون لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويتعزز هذا الاتجاه بتخصيص الفصل التاسع من الميثاق الأممي للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي،حيث يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مجتمعين بما يجب عليهم لتحقيق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي[4].

هذا وترتكز العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وأفريقيا أيضا على المساعدة الإنمائية الرسمية والتي هي تلك التدفقات الرسمية من الموارد المقدمة إلى أقل البلدان نموا لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الحياة، كما تلقت إفريقيا مساعدات ثنائية من فرنسا في عام 2010 بقيمة 3.2 مليار دولار في حين تلقت 2.9 مليار في عام 2009.

---

1 – قشي، عاشور .التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام وآليات التغلغل. المجلة العربية للعلوم السياسية: بيروت. العددان 45-46، 2010، ص 77.

2 – كاية، ريمة .العلاقات الأمريكية في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .الجزائر، باتنة: رسالة لنيل شهادة ماجيستير تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحاج الخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 162.

3 – السلامي، سامي .هل تحل المساعدات عدم العدالة: ملف العدد القوة الأخلاقية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ملحق إتجاهات نظرية، عدد. 209، (يوليوز 2017)، ص7.

4 – Fassi fihri, p134-135.

وتعد فرنسا أكبر مانح للمعونات الاقتصادية في إفريقيا، كما تمتلك أكبر الاستثمارات الأجنبية بالقارة وتسعى في الوقت الراهن إلى اتخاذ مسارات جديدة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، منها التركيز على النخب الحاكمة، وتقوية الدبلوماسية الاقتصادية مع الدول غير الفرنكوفونية، وتقديم المساعدات المالية للدول السائرة نحو الديمقراطية.

هذا وتعاني فرنسا من منافسة شرسة من طرف قوى دولية أخرى مثل الهند والصين على المستوى الاقتصادي، فقد انخفضت الحصة السوقية لفرنسا في أفريقيا من نسبة 10.1٪ في عام 2000 إلى 5.8٪ في عام 2012، كما عرفت تآكلا حادا بشكل خاص في بلدان مثل الكاميرون التي انخفضت فيها حصة فرنسا من نسبة 36٪ إلى 14٪، و ساحل العاج من نسبة 31٪ إلى 13٪ فيما يقارب عشرين سنة.وفي سنة 2014 أصبحت نيجيريا الشريك التجاري الرئيسي لفرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء برقم معاملات بلغ 7.4 مليار دولار أمريكي، في حين أن جنوب إفريقيا انخفض حجم معاملاتها مع فرنسا ليصل لـ2.5 مليار دولار أمريكي، وفي المجموع أجرت فرنسا معاملات مع إفريقيا بقيمة 71.4 مليار دولار أمريكي[1].

ومع كل هذا لا تزال فرنسا لاعب اقتصادي كبير في إفريقيا ومنطقة غرب افريقيا بالخصوص، إضافة إلى أن الشركات الفرنسية تتنافس مع الشركات الصينية، إذ بلغت حصتها في السوق 17.2٪ مقابل 17.7٪ في عام 2011. أما في معاملاتها مع المغرب، فقد أصبحت فرنسا ثاني أكبر مزود في 2012 من بعد اسبانيا التي عززت بشكل كبير صادراتها لتعويض الأزمة.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية

تشير العديد من المؤشرات والدلائل القوية على دخول الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حثيث خلال السنوات الأخيرة في نمط من العلاقات التفاعلية مع القارة الافريقية، بشكل يولي الاعتبارات الأمنية والمصلحية أولوية قصوى، فبعد أن حصرت الحرب الباردة الاهتمام الأمريكي في محاربة النفوذ الشيوعي في القارة الإفريقية ودعم بعض الدول الموالية، وشهد عقد التسعينيات بعد ذلك مراجعة كبيرة لتوجهات السياسة الأمريكية وتحويل الاهتمام والموارد الأمريكية إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي سابقا في أوروبا الشرقية وشرق أسيا، وهو ما أدى إلى تهميش إفريقيا في منظومة العلاقات الدولية للولايات المتحدة، وبعدها جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، لتحدث تحولا هائلا في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه افريقيا[2].

1 – الوهابي، مرجع سابق، ص 272.

2 – الهوسي، مرجع سابق، ص 365.

وأخذ الاهتمام بإفريقيا مؤخرا يتزايد في الدوائر الاقتصادية و السياسية والعسكرية الأمريكية، وينبع هذا الإهتمام من الدور المتنامي الذي أضحت إفريقيا تقوم به من حيث تزويد الولايات المتحدة بالطاقة، ويعكس التقرير الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، بعنوان تجاوز البعد الإنساني: مدخل أمريكي استراتيجي تجاه إفريقيا، في عام 2006 الأهمية الجديدة التي أضحت إفريقيا تنالها، فقد أشار التقرير، في عرضه للمبررات التي تستوجب الاهتمام بالقارة، إلى تنامي واردات الولايات المتحدة من النفط الإفريقي، والى الإرهاب، إضافة إلى دور أفريقيا في التعاون الدولي[1].

فمنذ سنة 1998 سعت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بيل كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية – إفريقية، هذا التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه افريقيا دفع به عدة عوامل أبرزها[2]:

- أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما إلى التأكيد على أهمية منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.
- تعزيز الصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة فترة طويلة، حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية، إضافة إلى ذلك، فقد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة، وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو الأسواق الإفريقية التي تضم نحو 700 مليون نسمة.
- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في إفريقيا مثل: الجنوب الإفريقي، منطقة البحيرات العظمى، ومنطقة القرن الإفريقي، فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية.

وقد استهدفت السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية السيطرة الاقتصادية على القارة وربطها بالإقتصاد العالمي، ومن أجل هذا وظفت الولايات المتحدة عدة آليات أبرزها:

1. قانون الفرص والنمو (AGOA): تم التوقيع عليه ليصبح قانونا في عام 2000، وتم تبنيه من طرف إدارة بوش، ويهدف إلى تشجيع التجارة والإستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا من

---

1 – بولحسن، محمد حمزة .التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب: الشراكة المغربية–الافريقية نموذجا،المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4، ماي 2017، ص214.

2 – بسباس، لحسن .التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا .المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية 2015، ص 51–52.

خلال منح امتيازات تجارية لصالح الدول التي تحقق نتائج إيجابية فيما يخص الديمقراطية والحكامة الجيدة والإنفتاح الاقتصادي، وتعقد دوريا لقاءات حول هذا القانون، وكانت كاتبة الدولة في الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قد حضرت الدورة الثامنة في إفريقيا، وكان الهدف منها تشجيع الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة دون رسوم جمركية[1]، ويسمح قانون النمو والفرص لإفريقيا لـ39 بلدا أفريقيا مؤهلة بتصدير معظم منتجاتها من دون رسوم جمركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

2. القمة الأمريكية الإفريقية: إذا كانت فرنسا والصين قد عملتا على توطيد علاقاتهما السياسية والإقتصادية بدول القارة الإفريقية من خلال انعقاد القمم (القمة الفرنسية الافريقية) أو المنتديات (المنتدى الصيني الإفريقي)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بدورها عملت على إتباع النهج نفسه، وهو ما تبلور من خلال القمة الأمريكية الإفريقية التي انعقدت على مدى ثلاثة أيام في أوت2014 بواشنطن بالولايات المتحدة، باعتبارها أول قمة من هذا النوع حضرها 47 زعيما إفريقيا، والتي أعلن عن أهدافها الرامية إلى تعزيز العلاقات الأمريكية الإفريقية بالتركيز على التجارة والاستثمار في القارة، وكذلك على الالتزام بأمن القارة وتطورها الديمقراطي بجعلها في مقدمة أولويات السياسات المشتركة[2]. وتم الإعلان في نهاية القمة عن استثمارات أمريكية بلغت قيمتها 33 مليار دولار، تهدف إلى تعزيز التنمية في إفريقيا، أضف إلى ذلك أربعة مليارات دولار أخرى خصصتها المنظمات غير الحكومية الأمريكية[3].

3. مجلس المقاولات حول إفريقيا (CCA): تم إنشاء مجلس للمقاولات حول إفريقيا Corporate Council on Africa الذي يقوم بتدعيم روابط الأعمال بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، منذ 1992، ويتشكل هذا المجلس من المقاولات، الشركات، المنظمات، (أمريكيون وأفارقة) ويهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، ويمثل هذا المجلس أكثر من 85 % من الاستثمارات الخاصة الأمريكية في إفريقيا[4].

وبفضل هذه الآليات حققت المعاملات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا أرقاما هامة جدا، ففي سنة 2013 شكلت كل من جنوب إفريقيا بنسبة 30.4% ونيجيريا 27.1% أنغولا 6.25% وغانا 4.58% وتوغو 4% أفضل خمسة أسواق افريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فيما احتلت كل من نيجيريا 30% و أنغولا22% وجنوب إفريقيا 21.6% و تشاد 6.4% و الكونغو3.05% أفضل موردين أفارقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

1 – الهوسي، مرجع سابق، ص 402.

2 – بولحسن، التعاون الاقتصادي جنوب جنوب، مرجع سابق، ص220

3 – بسباس، مرجع سابق، ص51

4 – (Faujas :http://www.jeuneafrique.com).

5 – مركز الإحصاء الأمريكي، 2018/04/11.

السنة	قيمة الصادرات الأمريكية لإفريقيا	قيمة الواردات الأمريكية من إفريقيا
2010	28,339.9	85,008.1
2011	32,883.0	93,009.0
2012	32,726.4	66,816.5
2013	35,279.9	50,059.7
2014	38,087.3	34,608.6
2015	27,135.1	25,379.5
2016	22,388.2	26,528.9

الجدول رقم 2: قيمة التجارة الأمريكية الافريقية ما بين 2016/2010[1]

منذ تفعيل الولايات المتحدة الأمريكية آلياتها عرف الجانب الإقتصادي تطورا ملحوظا، ويوضح الجدول رقم 2 قيمة المعاملات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الافريقية ما بين سنتي 2010 و2016، فقد بلغت الصادرات الأمريكية لإفريقيا في سنة 2014 أعلى درجاتها بما مجموعه 38,087.3 مليون دولار فيما انخفضت إلى ما قيمته 22,388.2 مليون دولار في سنة 2016، أما فيما يخص الواردات فقد شكلت سنة 2011 أعلى قيمة للواردات الأمريكية من افريقيا 93,009.0 مليون دولار وانخفضت هذه القيمة في سنة 2015 لتصل إلى 25,379.5 مليون دولار.

السنة	الصادرات الأمريكية لإفريقيا	الواردات الأمريكية من إفريقيا
جانفي 2017	**1,482.7**	**2,780.7**
فيفري 2017	**1,768.5**	**2,224.1**
مارس2017	**2,124.8**	**2,525.6**

الجدول رقم 3: قيمة التجارة الأمريكية الافريقية في سنة 2017[2]

ويوضح الجدول رقم 3 قيمة التجارة الأمريكية الافريقية في الثلاث أشهر الأولى من سنة 2017، والملاحظ أن الصادرات الأمريكية لإفريقيا تشهد ارتفاعا ملحوظا على عكس الواردات الأمريكية من إفريقيا؛ وتقتصر الواردات الأمريكية من إفريقيا بشكل كبير على السلع الأساسية مثل النفط الذي يحتل نسب هامة والمعادن والكاكاو والبن.

1 – مركز الإحصاء الأمريكي، مرجع سابق.

2– السلامي، مرجع سابق، ص3.

وتجدر الإشارة أن المغرب يعتبر حليفا نشيطا للولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يخص المنافسة بين الآليات الاقتصادية وما يقابلها من آليات أمريكية في إفريقيا، فالولايات المتحدة الأمريكية تركز آلياتها بشكل كبير من أجل الحفاظ على مصادر الطاقة البترولية، والمغرب ولج بمقتضى الاتفاق المبرم مع نيجيريا حول أنبوب الغاز المغربي لنيجيري سوق الطاقة وذلك باعتباره حلقة وصل بين المنتج والبلدان الإفريقية، فالسؤال المطروح هنا خاصة مع تقلبات السياسة الأمريكية بالنظر إلى التقلبات الإنتخابية الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين يكمن في: هل يهدد هذا المشروع المصالح الطاقية الأمريكية؟

الفقرة الثانية: القوى الصاعدة– الصين والهند:

وجد شركاء إفريقيا الغربيون التقليديون أنفسهم في مواجهة مع التحدي الناجم عن انخراط الصين والقوى الصاعدة الأخرى في إفريقيا، إذ تعد كل من الصين والهند من البلدان التي استفادت بشكل كبير من مستجدات النظام الدولي، إذ ساهمت هذه المستجدات إضافة إلى سياساتها الإقتصادية الناجحة التي رفعت من حجم اقتصادياتها في أن تصنف من البلدان الصاعدة نظرا لما حققتاه على مستوى التنمية الاقتصادية.

أولا: الصين

تتعدد الشروط التي تتخذ الصين تبعا لها قرار بتفعيل أداة دون غيرها حسب أولوية كل أداة في مختلف قضايا السياسة الخارجية الصينية وأهمية كل منطقة في التفكير الإستراتيجي الصيني، وهو ما ينعكس على طرق تدبير الصين لقضايا سياستها الخارجية سواء بإتباع أداة دون غيرها أو الموازنة بين أداتين في نفس القضية أو إتباع أحيانا حزمة من الأدوات لمعالجة قضية معينة تشغل بال وتفكير صانع القرار الصيني[1].

وفي هذا السياق، للجمهورية الصينية إستراتيجية كبرى في القارة الإفريقية، ترتكز على العديد من الأبعاد وتهدف لتحقيق مصالح في قضايا مختلفة، فمن خلال علاقاتها بالدول الإفريقية تسعى الصين لتحقيق العديد من الأهداف التي تتمثل: في احتواء الإعتراف بالتايوان التي تعد من المسائل الشائكة التي تؤرق الصين وتأمل أن تجد لها دعما لموقفها في إفريقيا، إضافة لسعيها توفير مصادر الطاقة الضرورية لصناعاتها نظرا للارتفاع المتزايد في استهلاكها للموارد الطاقية الناتج عن النمو الكبير الذي عرفه قطاعها الإنتاجي، زيادة على بحثها على أسواق لتصريف منتجاتها واستثماراتها، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف توظف الصين ضمن سياستها الخارجية عدة آليات أهمها:

1 – بن المقدم، سعيد .الاستراتيجية الصينية في تدبير القضايا السياسية والتجارية الدولية .المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، 2015، ص256.

1. منتدى التعاون الصيني الإفريقي: ظهر في عام 2000 منتدى التعاون الصيني الإفريقي، حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الافريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى كآلية لتعزيز التعاون الصيني–الإفريقي، أطلق عليه منتدى التعاون الصيني الإفريقي وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والسعي نحو توطيد التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون، وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الافريقية الأعضاء[1].

وبتأسيس المنتدى دخلت العلاقات الصينية الإفريقية مرحلة جديدة في مجال التنمية والتعاون، إذ أصبحت إفريقيا تحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية الصينية، بل إن الصين أصدرت في يناير 2006 كتابا أبيضا حول إفريقيا، بمثابة وثيقة سياسة الصين إزاء افريقيا يحدد مبادئ التعامل الصيني مع إفريقيا وهي[2]:

1. الشراكة الاستراتيجية؛
2. المنفعة المتبادلة؛
3. احترام سيادة الدول؛
4. المساواة؛
5. الاحترام المتبادل.

وقد حقق هذا المنتدى الشيء الكثير للعلاقات الصينية الإفريقية، إذ ساهم في تطويرها بشكل كبير ففي القمة الثانية التي عقدت في أديس أبابا تم إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية، في حين أنه في القمة الثالثة في العاصمة الصينية تم الإتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية على لـ466 منتجا إفريقيا متجهة نحو الصين، وتخصيص مليار دولار من الاستثمارات الصينية المباشرة في افريقيا، وتخصيص 4 آلاف منحة دراسية للطلبة الافارقة. ويمكن القول أن منتدى التعاون الصيني الإفريقي يشكل بوابة كبيرة تتيح فرصا جديدة للزيادة في مستوى التعاون والتنسيق بين دول القارة الافريقية والصين ومواجهة التحديات التي تفرضها الالفية الثالثة.

1 – بسباس، مرجع سابق، ص124.

2 – الوهابي، مرجع سابق، ص291–292.

2. القروض والمساعدات: وتعتمد الصين في إدارة علاقاتها مع إفريقيا على إستراتيجية القوة الناعمة، والتي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعاونات في المجالات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، بدون شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية[1].

وبالمقارنة مع المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي المرتبطة بشروط الإصلاح الإقتصادي والسياسي وتحرير السوق كشرط لتلقي المساعدات للدول الإفريقية، تخلو المساعدات المقدمة من الصين من التعقيدات والاملاءات الخارجية، وهذا الأمر يجعل الإقبال على الصين أكثر من غيرها، وحتى القروض المقدمة من جمهورية الصين الشعبية للدول الافريقية ميسره بالمقارنة مع أسعار الفائدة التجارية وأحيانا بدون فائدة وتغطيتها من ميزانية المساعدات، ويمكن السداد من خلال استخدام الموارد الطبيعية للبلدان الافريقية[2].

وبرز النموذج الصيني للمساعدات المالية والقروض كنموذج تفضله الحكومات والأنظمة الإفريقية لأنه يرتبط بمسألة جوهرية ومهمة للغاية وهي عدم ربط المساعدات بشروط سياسية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وعدم مساءلتها في سبب صرف أو تسيير هذه المساعدات[3].

3. الزيارات على مستوى القمة: لا تتوقف الزيارات الرسمية التي يقوم بها المسؤولون الصينيون على مستوى عال للعديد من الدول الإفريقية كدليل على الأهمية التي تكتسيها القارة لدى الزعماء الصينيين[4]، إذ أصبحت إفريقيا تتبوأ موضعا حيويا في أجندة الزيارات الخارجية السنوية للرئيس الصيني، وتنطلق السياسة الصينية الجديدة تجاه افريقيا من منطلقات عدة منها أنها تعد نفسها من الدول التي تتزعم جبهة الدول النامية في المحافل الدولية، وذلك في مواجهة الدول الصناعية الكبرى وسياساتها[5].

هذا وقد زار الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين إفريقيا عام 1992 معلنا الرؤية الصينية للعلاقات مع القارة، وقام أيضا في 1996 بزيارة القارة، وطرح خطة الاقتراحات الخمسة[6] لإقامة علاقات صداقة صينية افريقية مستقرة وأكثر تعاونا في القرن الحادي والعشرين. كما كانت هناك زيارة أخرى للرئيس الصيني لإفريقيا في يناير 2004 زار خلالها مصر والجزائر والغابون، هذا وزار الرئيس هو جين تاو ثمان دول إفريقية في فبراير 2009، وقام الرئيس شي جين بينغ بجولة إفريقية شملت تنزانيا وجنوب إفريقيا وجمهورية

1 – هادي، محمد حسين برهم .التنافس الأمريكي– الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1999–2010 .عمان: زهران للنشر والتوزيع، ص101.

2 – بولحسن، مرجع سابق، ص228.

3 – بسباس، مرجع سابق، ص113.

4 – الهوسي، مرجع سابق، ص412.

5 – خطة الاقتراحات الخمسة: تعتبر بمثابة تمهيد لرسم ملامح الوجود الصيني في القارة الافريقية، وتشمل هذه المقترحات: علاقة صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية، والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل.

6 – برهم، مرجع سابق، ص102–103–104 بتصرف.

الكونغو الديمقراطية، وفي المجموع العام قام الرؤساء الصينيون بزيارة 16 بلد إفريقي، ولازالت زيارة الرؤساء الصينيين لإفريقيا تتم يشكل دوري، خاصة مع حضورهم لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يعقد بالتناوب في إحدى الدول الافريقية وفي الصين.

وساهم تخلي السياسة الخارجية الصينية عن مقارباتها الموالية للغرب في زيادة الحضور الصيني في إفريقيا، فعلى سبيل المثال فالتغلغل الصيني في السودان ساعدت عليه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة الخرطوم مما دفع شركات النفط الغربية إلى الانسحاب وإعطاء الشركات الصينية فرصة للاستثمار فيها، إضافة إلى استغلالها عدم انعقاد مؤتمر دولي للجهات المانحة الغربية لإعادة اعمار أنغولا بعد نهاية الحرب الأهلية في 2002، إذ قامت الحكومة الصينية عن طريق بنك الاستيراد والتصدير بتقديم قرض مالي بقيمة 2 مليار دولار لإعمار البنية التحتية التي دمرتها الحرب وتم مضاعفة المبلغ في عام 2006 إلى 4 مليار دولار، وطبعا الشركات الصينية أخذت النصيب الأكبر في هذه الصفقة حسب الشروط الموضوعة[1].

ويمثل النفط الإفريقي 60% من واردات الصين من القارة، فهي تستورد 60% من إنتاج السودان وربع إنتاج أنغولا، كما أن الصين تسعى لإيجاد موقع متميز في خليج غينيا (نيجيريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، الغابون، الكامرون) الغني بالنفط[2].

وتعرف التجارة بين الصين وإفريقيا نموا سريعا إذ تطورت من 10.5 مليار دولار في سنة 2000 إلى 40 مليار دولار في عام 2005 و166 مليار دولار في عام 2011، لتجاوز أخيرا 200 مليار دولار في عام 2013، وقد ساهم هذا الرقم في اعتبار الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا بما يمثل 13.5% من التجارة الإفريقية[3]، وتمركز الاستثمارات الصينية في إفريقيا حسب القطاعات التي يوفرها كل بلد، إذ تعد الصين من كبار المستثمرين في مجالات متنوعة مثل الطاقة والتمويل والبنية التحتية والصحة والتعليم، والشركات الصينية العاملة ليست مقتصرة على استخراج النفط في افريقيا بل امتدت إلى مجالات أخرى مثل العمل في مناجم النحاس في زامبيا، وفتح معامل الغزل والنسيج في كينيا، والتنقيب عن اليورانيوم في زيمبابوي.

ويعمل المغرب في إطار علاقاته مع الصين على أخذ المبادرة ليكون منصة الصين على إفريقيا، وتتجسد هذه الرؤية في التحركات الأخيرة للملك محمد السادس التي كان للصين نصيب منها، إذ زار جلالته الصين في ماي 2016، وقد تم توقيع 15 اتفاقية بين القطاعين العام والخاص، وهذا ما يظهر أن

1 – توفيق، عبد الصادق .مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية. العدد 5، 2017، ص109.

2- Fassi fihri, p127-128.

3 – بغدادي، عبد السلام و ندوي، مهند عبد الواحد .التجربة الهندية في إفريقيا .بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 2015، ص57.

الصين تنظر إلى المغرب، بحكم حضوره القوي في أفريقيا الغربية، كأرضية واعدة للاستثمار من خلال شراكة تعود بالنفع على الجانبين، يمكن للصين أن تستفيد من حضور عدد من المقاولات المغربية في بلدان إفريقيا الغربية، وهذا سيساعد آليات السياسة الخارجية المغربية بإفريقيا ويمكنها من الاستفادة من الصين باعتبارها شريكا لا منافسا.

ثانيا: الـــهـنـــد

وقد اتسمت الدوافع الهندية تجاه دول القارة الإفريقية بالتغير التدريجي وفقا للمراحل التي تمر بها، وعملت الهند بعد أن شهد النظام الدولي تطورا كبيرا على توجيه سياستها الخارجية نحو تحقيق أهداف جديدة منسجمة مع المدخل التقليدي للبلد وادراكات الميدان العالمي، وأصبح تعزيز العلاقات الثنائية مع دول القارة الإفريقية هدفا استراتيجيا للهند[1].

يرجع تزايد النفوذ المتنامي للهند في الساحة السياسية والإقتصادية إلى الاستراتيجية الوطنية الهندية التي تقوم على الديمقراطية والتقدم التكنولوجي، وكذا تزايد مشاركتها النشيطة في السياسة الدولية، وكانت العديد من المؤشرات تشير إلى أن الهند، بما في ذلك توقعات مجموعة كولدمان ساكس وتقرير مجموعة الاقتصاد العالمي (2007)، لديها القدرة على استدامة النمو السنوي بمعدل 8% إلى غاية 2020، كما يتوقع أنها ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050. وتبعا لهذا، زاد الحضور الهندي في إفريقيا بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة روابطها التاريخية مع الدول النامية في حركة عدم الانحياز[2].

وهناك اعتراف طويل الأمد في نيودلهي بأن الدول الواقعة على الساحل الشرقي لإفريقيا المتاخمة للمحيط الهندي من جنوب إفريقيا إلى الصومال تندرج تحت المجال الإستراتيجي البحري للهند، والبحرية الهندية نشيطة في دبلوماسية الدفاع في المحيط الهندي، حيث وفرت غطاءا أمنيا بحريا خلال قمة الاتحاد الإفريقي عام 2003 والمنتدى الاقتصادي العالمي عام 2004 في الموزنبيق[3].

إن الهند شأنها شأن أية دولة، تسعى من وراء تقوية علاقاتها بدول القارة الإفريقية إلى تحقيق أهداف عدة، وهي وإن بدت تخدم المصالح الهندية الافريقية المشتركة إلا أنها في المحصلة تخدم المصالح الهندية الصرفة أولا وقبل كل شيء[4].

1 – الهوسي، مرجع سابق، ص457.

2 – بولحسن، مرجع سابق، ص 233.

3 – بغدادي وندوي، مرجع سابق، ص48.

4 – عبد الرحيم الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي، 2018/02/04، http://democraticac.de/?p=26469.

ومن خلال سياستها الخارجية الافريقية تسعى الهند لتحقيق عدة أهداف على أكثر من مستوى، إذ تهدف إلى تقوية علاقاتها مع البلدان الإفريقية نظرا لما تمثله إفريقيا في المحافل الدولية من حضور، إضافة إلى تعزيز نفوذ الهند كبلد رائد وممثل أساسي لبلدان الجنوب، كما تهدف إلى الحصول على أكبر نسبة من السوق الافريقية نظرا لكونها تعتبر سوقا استهلاكية بامتياز، ناهيك على أن الهند ومن خلال علاقاتها بالقارة تبتغي تلبية احتياجاتها المتزايدة من المواد الأولية الأساسية لصناعاتها والتي تزخر بها القارة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وظفت الهند عدة آليات.

1. القمة الهندية الافريقية: على غرار ما تقوم به الدول الكبرى والتي لها نفوذ في القارة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين واليابان، عملت الهند على تعزيز علاقاتها مع بلدان القارة من خلال عقد مؤتمرات القمم الهندية الافريقية، التي تعد بمثابة الإطار المؤسساتي الذي تعلن من خلاله خطط التعاون.

وعقدت القمة الهندية الإفريقية الأولى في العاصمة الهندية نيودلهي في أبريل سنة 2008 بمشاركة الهند و14 من ممثلي الدول والمنظمات الإفريقية، وقد جاءت القمة نتاج جهد هندي بدأ منذ سنوات تجسيدا للفكرة التي تم طرحها بعد زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي أنداك ألفا عمر كوناري إلى الهند في عام 2006، وقد أعلنت الهند في القمة عن مبادرة لتقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية، من خلال تطبيق نظام إلغاء تعريفة الرسوم الجمركية لصادرات 34 دولة افريقية.

وقد تبنت هذه القمة في بيانها الختامي وثيقتين هما إعلان نيودلهي، والإطار الهندي الإفريقي للتعاون، إذ تضمن الإعلان 22 بنداً تحدد المواقف الهندية الافريقية من القضايا الساخنة في العالم وتقترح حلولا لها. وفيما يخص إطار التعاون الهندي، فقد ركز على ضرورة تعزيز التعاون الصناعي والزراعي والتجاري والاستثماري بين الجانبين الهندي والإفريقي، لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة، من خلال بناء القدرات وتبادل الخبرات وإدارة موارد المياه والتعاون في كافة مجالات التجارة والصناعة، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

وعقدت القمة الثانية في أديس أبابا في 2011 وقد وعد فيها رئيس الوزراء الهندي منموهان سينغ لدى افتتاح القمة بمنح افريقيا قروضا بقيمة 5 مليارات دولار، وقال سينغ في اليوم الأول من القمة في مقر الاتحاد الإفريقي: "سنقدم قروضا بقيمة 5 مليارات دولار للسنوات الثلاث المقبلة"، وأضاف "سنقدم 700 مليون دولار إضافي لإنشاء مؤسسات جديدة وبرامج تدريب"، كما أكد سينغ في خطابه أن "افريقيا تملك كل العناصر لتصبح مركزا رئيسيا للنمو في العالم في القرن الحادي والعشرين، ونحن نعمل مع افريقيا لنساعدها على الإستفادة من قدراتها، وتابع قائلا إن "الشراكة الهندية– الإفريقية فريدة وترجع جذورها إلى التاريخ والنضال المشترك ضد الاستعمار والعنصرية والفقر والمرض والأمية والجوع"، ومن بين

المؤسسات التي سيتم إنشاؤها في اطار الشراكة الهندية–الافريقية معهد التكنولوجيا المعلوماتية في غانا ومعهد التخطيط التربوي في بوروندي، ومعهد التجارة الخارجية في أوغندا ومعهد الماس في بوتسوانا[1].

وفي نيودلهي 2015، انعقدت القمة الثالثة الهندية الافريقية، إذ في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية قال الوزير الأول الهندي ناريندرا مودي إن الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإفريقيا تتجاوز الانشغالات والمنافع الاقتصادية وأنها تقوم على الروابط العاطفية وروح التضامن التي تجمعهما، واعتبر مودي هذه القمة "وعدا جديدا" يستحضر ذاكرة النضال المشترك من أجل بناء مستقبل مشرق للهند وإفريقيا موضحا أن الحضور الهام لقادة ورؤساء الحكومات الإفريقية يعد دليلا قويا على الالتزام بالوفاء بهذا الوعد. ومن أجل تعزيز الشراكة مع البلدان الإفريقية أعلن الوزير الأول الهندي عن تخصيص بلاده لقروض ميسرة بقيمة 10 ملايير دولار خلال السنوات الخمس القادمة مضيفا أن نيودلهي تعتزم أيضا تقديم منح مساعدة لدول القارة بقيمة 600 مليون دولار، كما وعد بتخصيص 50 ألف منحة دراسية للطلبة الأفارقة بالهند خلال الفترة ذاتها وتوسيع برامج الهند الموجهة لتطوير القدرات والمهارات والتدريب والتعليم بالقارة مؤكدا أن الهند تعتزم أيضا وضع خبراتها في مجالي الرعاية الصحية والتكنولوجيا رهن إشارة الدول الإفريقية، وأعرب عن ارتياحه لنتائج التعاون الهندي الإفريقي مبرزا أنه في ظرف أقل من عقد من الزمن تضاعف حجم المبادلات التجارية بين الهند وإفريقيا ليحقق 70 مليار دولار.

2. منتديات هندية افريقية أخرى: شهدت العلاقات الهندية الإفريقية انعقاد العديد من المنتديات والمؤتمرات من أجل تقوية العلاقات فيما بينهما وفي مختلف المجالات منها، قمة الأعمال الهندية الإفريقية في العاصمة نيودلهي في سنة 2009، بمشاركة مسؤولين ورجال أعمال من 32 بلد إفريقي، والإجتماع حول الشراكة بين الهند وإفريقيا الذي احتضنته الهند في مارس 2009، حضره 483 مندوب يمثلون 33 دولة افريقية و29 وزيرا من إفريقيا، وقد جذب الاجتماع مصالح تجارية بقيمة 9 مليار دولار وتعهدت حكومة الهند بتقديم 5 مليار دولار في صورة قروض، إضافة إلى المؤتمر الوزاري الهندي الإفريقي للعلوم والتكنولوجيا في الهند في مارس 2012 والذي ناقش التعاون الهندي الإفريقي في المجال العلمي والتكنولوجي، عقد اجتماع بنك الاستيراد والتصدير التابع لغرفة الصناعة الهندية الثامن حول مشروع الشراكة بين الهند وإفريقيا في نيودلهي مارس2012[2].

إن الإدراك المتزايد للهند بأهمية الاستثمار في إفريقيا، خصوصا أن الاقتصاديات الإفريقية تمر بمرحلة تنموية، وهو ما يتيح الفرصة للاستثمار في المنطقة، جعل من الهند تتودد لإفريقيا عبر المساعدة والقروض، والتجارة الموسعة، والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاديات الإفريقية، وبخاصة قطاع الطاقة،

1 – بغدادي و ندوي، مرجع سابق، ص 87–88–98 بتصرف.

2 – (رزايقية، موقع قراءات إفريقية، **2018/02/03**، //http://www.qiraatafrican.com)

وتسير الشراكة الاقتصادية (الهندية – الإفريقية) بوتيرة ضعيفة، حيث يمثّل القطاع النفطي أكبر قطاع تستثمر فيه الشركات الهندية الموجودة بقوّة في هذا القطاع أهمّها الشركة الوطنية الهندية Natural Oil gaz corporation التي تساهم بـ77% من إنتاج النفط الخام الهندي، وشركة ONGC-VIDESHLI M TED التابعة لها، فقد تمكّنت هذه الشركة من الحصول على حصصٍ في التنقيب عن النفط في ليبيا ونيجيريا، كما أنّ لديها استثمارات كبيرة في السودان، وقد أنفقت الشركات الهندية 2.5 مليار دولار لشراء حصة في حقل نفط موزمبيق، حيث تحرص الهند على ضمان الحصول على إمدادات الوقود والمواد الخام اللازمة لتلبية احتياجات اقتصادها سريع النمو، وتعد الهند شريكاً تجاريّاً مهمّاً في القارة الإفريقية في مجال النفط، حيث تستورد كميات معتبرة من النفط إذ بلغ حجم الاستيراد الهندي من النفط الإفريقي حوالي 20.6% عام 2010[1].

وتتركز الاستثمارات النفطية الهندية في شرق إفريقيا، وبخاصة السودان بوصفها أكبر منتجٍ للنفط في المنطقة، حيث قامت الهند باستثمار حوالي 750 مليون دولار أمريكي في قطاع النفط السوداني، فقد اشترت الشركة الهندية 25%(ONGC) من مجمّعة حصص تاليمسان الكندية (Talemcen) في شركة النيل الكبرى السودانية (GNPOC)، أيضا في عام 2005م موّلت هذه الشركة خط أنابيب متعددة المنتجات من مصفاة الخرطوم إلى بورسودان، كما قامت الشركة الهندية (OVL) باستثمار حوالي 3.5 مليارات دولار في السودان، وفي ديسمبر 2009م وقّعت السودان مذكرة تفاهم لتوسيع علاقاتها مع الهند في مجال النفط كجزء من إستراتيجية هذه الأخيرة للتوسع في إفريقيا، أما فيما يتعلق بغرب إفريقيا فيرتكز النفوذ الهندي في هذه المنطقة في نيجيريا التي تعتبر ثاني أكبر مزودي الهند بالنفط الخام بعد السعودية، إذ أنها تلبي نحو 12% من احتياجاتها السنوية [2].

وتعتبر الهند خامس أكبر دولة من حيث الاستثمار الأجنبية المباشرة في القارة، وقد ارتفعت صادرات الهند إلى إفريقيا من 7 مليارات دولار خلال عامي 2005 و2006 إلى حوالي 25 مليار دولار، كما أن الواردات الهندية من إفريقيا زادت في الوقت نفسه من 5 مليارات دولار إلى 31 مليار دولار، في حين وصل التبادل التجاري بين الهند وإفريقيا إلى 46 مليار دولار في 2011[3]، بينما وصل في سنة 2016 إلى 72 مليار دولار، ومن المتوقع أن يمضي في نمو بمعدل يبلغ 7% خلال عام 2017.

وفي إطار السياسة الخارجية التي ينهجها المغرب مع القوى الدولية، سواء المتقدمة أو الصاعدة، فقد عمل على حسن استغلال آليات السياسة الخارجية الهندية من أجل الرقي بآلياتها التي يشتغل بها على

1 – رزايقية، مرجع سابق.

2 – بغدادي و ندوي، مرجع سابق، ص135.

3 – Fassi fihri, p154.

المستوى الإفريقي، وخير دليل هو حضور المملكة في أشغال القمة الهندية الافريقية الثالثة في 2015 التي حضرها الملك محمد السادس، وقد استغل المغرب هذه القمة كمنبر يخاطب منه البلدان الافريقية، و تخللت هذه الزيارة محادثات جمعت بين جلالة الملك ومع الوزير الأول الهندي السيد ناريندرا مودي.

وتبعا لهذه المنافسة التي تعرفها إفريقيا على المستوى الاقتصادي، شهدت القارة معدل نمو الإستثمارات المباشرة بقيمة 10.7% في عام 2013. ومن حيث تصنيف أفضل الشركاء التجاريين للقارة، جاءت الصين في المرتبة الأولى متفوقة على القوى الكبرى التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما حل المغرب في المرتبة 45 بنسبة بلغت 0.3% وبمعدل نمو بلغ 0.4% كما يوضح المبيان رقم 3.

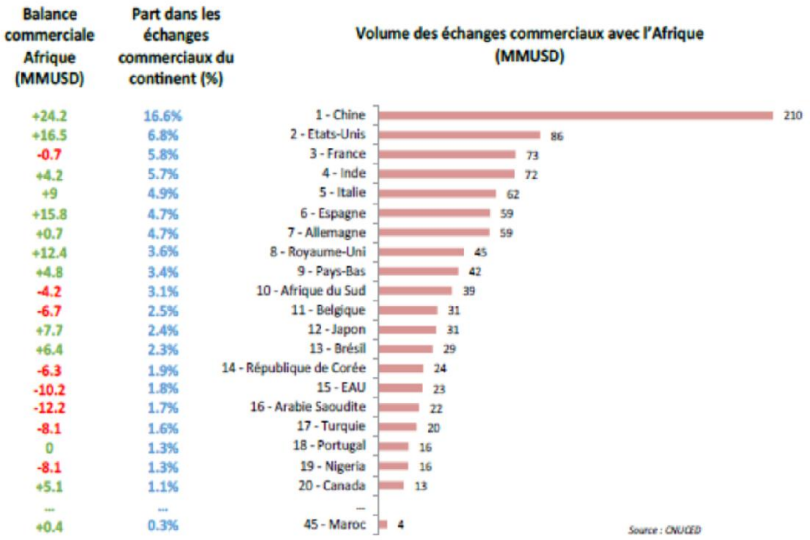

المبيان رقم 3: قائمة أفضل 20 شريك تجاريين لأفريقيا (2013)[1]

أما في ما يخص أعلى 10 بلدان أفريقية مستفيدة من المشاريع الإستثمارية في القارة سنة 2014 فقد جاء المغرب في المرتبة الثالثة بـ 113 مشروع خلف جنوب إفريقيا الأولى ب225 مشروع وكينيا بـ 124 مشروع، كما هو مبين أسفله في الجدول رقم 4، كما يوضح الجدول رقم 5 أكثر البلدان المستثمرة في إفريقيا من حيث عدد المشاريع.

[1] – أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني، لمزيد من التفصيل أنظر: ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، ع312(2005)، ص ص52-69.

البلدان الافريقية	عدد المشاريع المستفاد منها	القيمة المالية
جنوب إفريقيا	225	3.119.1M
كينيا	124	5.274.5M
المغرب	113	1.7.570.1M
مصر	96	23.896.0M
نيجيريا	92	14.644.1M
الكوت ديفوار	79	12.423.2M
أثيوبيا	51	7.164.1M
غينيا	38	1.180M
تنزانيا	38	1.313.8M
الموزمبيق	30	19.399M

الجدول رقم 4: أكثر 10 بلدان افريقية مستفيدة من المشاريع الاستثمارية

البلدان المستثمرة	عدد المشاريع
أمريكا	101
جنوب إفريقيا	53
بريطانيا	53
الإمارات العربية	50
فرنسا	49
ألمانيا	35
الصين	32
الهند	28
البرتغال	27
إسبانيا	26

الجدول رقم5: أكثر الدول المستثمرة من حيث عدد المشاريع

وفي خضم هذه المنافسة يتضح أن المملكة ماضية بآلياتها الاقتصادية الفاعلة بإفريقيا في جذب مكاسب جديدة، فبعد الظفر باتفاق أنبوب الغاز المغربي النيجيري، تنتظر السياسة الخارجية المغربية في افريقيا مهاما صعبة تتعلق بفتح أسواق إفريقية جديدة خصوصا بعد العودة للإتحاد الإفريقي. غير أن المملكة مطالبة أكثر من أي وقت بالتعامل الايجابي مع القوى الدولية الكبرى المتنافسة في افريقيا، وجعلها تنظر للمغرب باعتباره حليفا ومنصة إفريقية على باقي بلدان القارة، أما على المستوى الإقليمي فيجب

التعامل الحذر مع القوى الإقليمية وعلى الخصوص جنوب افريقيا التي تعد أول مستثمر إفريقي في القارة، ولما لا توظيف ورقة المصالح الاقتصادية المشتركة مع هذا البلد من أجل جعله في مصاف الشركاء الاقتصاديين كما فعلت المملكة مع نيجيريا.

الخاتمة:

على الرغم من أن المملكة المغربية ظلت لفترة من الزمن خارج الإطار المؤسساتي للقارة الإفريقية في كيان الإتحاد الإفريقي، إلا أنها لطالما كانت وفية لنهج المغفور له محمد الخامس الذي كان معتزاً بانتماء المغرب لإفريقيا ومنفتحا على الأشقاء الأفارقة، وقد ظهر هذا في حضور المغرب القوي كعضو مؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، وقد واكب المغرب هذا التوجه طيلة الفترة التي كان خارج مؤسسة الإتحاد وذلك من خلال آليات وأدوات وذلك بغية تعزيز التعاون وتعميق العلاقات مع الأشقاء الأفارقة.

وقد عرفت السياسة الخارجية المغربية بشكل عام تحولات عميقة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، إذ تم اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة تموقع المغرب دولياً وإقليميا، وبرزت أركان هذه الإستراتيجية وثمارها بشكل واضح في الجانب المرتبط بالسياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا، فقد وظف المغرب في هذا الجانب آليات وأدوات متنوعة بتنوع المجالات بين ما هو ديني عبر دبلوماسية دينية تقودها إمارة المؤمنين، وما هو سياسي من خلال دبلوماسية سياسية و ماهو إقتصادي من خلال دبلوماسية إقتصادية.

وفي الجانب الإقتصادي ووعيا منها بما أصبحت تمثله إفريقيا من أولويات لدى صانع قرار السياسات الخارجية للعديد من القوى، وما تعرف إفريقيا من منافسة شرسة بين القوى الدولية والإقليمية لزيادة نفوذها، وظفت المملكة دبلوماسية اقتصادية من أجل تعزيز نفوذها في القارة مرتكزة على خبرة القطاع العام المغربي وقوة القطاع الخاص.

وفي ظل التوسط الذي تعرفه النتائج المحققة لحدود الساعة من طرف الدبلوماسية الإقتصادية المغربية هناك أمر إيجابي يتمثل في سعيها الدائم لإخراج طريقة القوى الإقليمية من خانة المنافسة إلى خانة التعاون أي من المنهج الصراعي إلى المنهج التعاوني في إطار إستراتيجية رابح/رابح كما هو الحال مع نيجيريا، لكن التساؤل المطروح هنا هل يمكن لهذا النهج أن ينجح مع باقي القوى خصوصا القوى الصاعدة.

قائمة المراجع:

أ.باللغة العربية:

أ.الكتب:

1. بوريطة، ناصر .المغرب ودول الجنوب–الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956 – 2006 .الدار البيضاء: منشورات النادي الدبلوماسي، مطبعة النجاح، 2007.
2. بوقنطار، الحسن .السياسة الخارجية المغربية: 2000–2013 .الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 86، 2014.
3. بغدادي، عبد السلام و ندوي، مهند عبد الواحد .التجربة الهندية في إفريقيا .بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 2015.
4. ميلي، بول و داراك، فنسنت .هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسة الفرنسية في افريقيا من ساركوزي إلى أولاند .الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد111، 2014.
5. هادي، محمد حسين برهم .التنافس الأمريكي–الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1999–2010 .عمان: زهران للنشر والتوزيع.

ب.الأطروحات والرسائل الجامعية:

6. الوهابي، رضوان. السياسة الافريقية للمملكة المغربية: التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 1999 – 2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، 2014.
7. الهوسي، سعيد .الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بإفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001 .المغرب، سلا: أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2016.
8. بسباس، لحسن .التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا .المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية 2015.
9. بن المقدم، سعيد .الاستراتيجية الصينية في تدبير القضايا السياسية والتجارية الدولية .المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، 2015.

10. بولحسن، محمد حمزة .مبادرة التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد نموذجاً .المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الإجتماعية، 2016.

11. الحسناوي، لحسن .دور المحدد الاقتصادي في العلاقات المغربية الافريقية في ظل التنافس الدولي على القارة الافريقية .المغرب، سلا: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2009.

12. العيموني، خالد .البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس .المغرب، سلا: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2010.

13. السود، عياد .سياسة المغرب في إفريقيا بين المصالح الحيوية والتنافس الدولي .المغرب، سلا: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016.

14. كاية، ريمة .العلاقات الأمريكية في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .الجزائر، باتنة: رسالة لنيل شهادة ماجيستير تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحاج الخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

ج.المقالات والدوريات ومنشورات:

1. القور، الطاهر .تأهيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، مجلة طنجيس، العدد. 11. (السنة 2011).
2. السلامي، سامي .هل تحل المساعدات عدم العدالة: ملف العدد القوة الأخلاقية في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ملحق إتجاهات نظرية، عدد. 209، (يوليوز 2017).
3. الندوي، محسن .الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الافريقية، مجلة العلوم السياسية
4. والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني ،(مارس 2017). 100-114.
5. بولحسن، محمد حمزة .التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب: الشراكة المغربية–الافريقية نموذجا،المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4، ماي 2017.
6. توفيق، عبد الصادق .مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية. العدد 5، 2017.

7. خميس، خلود محمد .السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا اتجاه دول الخليج العربي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 48، بغداد 2016.
8. قط، سمير .السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، (يناير 2017).
9. قشي، عاشور .التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام وآليات التغلغل. المجلة العربية للعلوم السياسية: بيروت. العددان 45-46، 2010.
10. سليلي، عبد الرحمان .المغرب- إفريقيا جنوب الصحراء: الاستثمار الأمثل لمفهوم العلاقة جنوب جنوب، مجلة قوافل سجلماسة، العدد1، 2015.
11. زياد، ياسر .تحديات السياسة الخارجية المصرية، منشورات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية: مصر يناير 2015.

د. التقارير:

12. التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية لسنة 2017.

هـ. الخطب والرسائل الملكية:

13. الملك محمد السادس، رسالة ملكية موجهة إلى ندوة السفراء (الرباط، 13 غشت 2013)
14. الملك محمد السادس، خطاب بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لثورة الملك والشعب (الرباط، 20 غشت 2006).

و. الندوات:

15. صادوق، عبد الصمد. (2011). المكتب الوطني للكهرباء-الانفتاح على إفريقيا، ورقة في ندوة حول موضوع دينامية الاستثمارات المغربية في إفريقيا: أي إستراتيجية للتوسع لأي إشكال من التحالفات؟، موقع المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، 23 فبراير 2011.

ز. المواقع الإلكترونية والمجلات والجرائد :

16. الموقع الرسمي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية:
17. https://www.diplomatie.ma/arab
18. الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الأمريكي:
19. http://www.amstat.org
20. العربي الجديد، (24 دجنبر2016). القصة الكاملة صراع المغرب والجزائر على غاز نيجيريا:
21. https://www.alaraby.co.uk/economy

22.رامز، جوزيف. (01-01-2017) ملامح السياسة الخارجية المصرية في العام الجديد بإفريقيا، جريدة المصري اليوم، للإطلاع أكثر:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/1065939.

23.محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الافريقية: الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور في الموقع الرسمي للمركز، أخر زيارة للموقع بتاريخ 2017/06/07،

24.http://democraticac.de/?p=26469

25.حنان رزايقية، دور المتغير النفطي في السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية، قراءات افريقية، مقال في الموقع الرسمي بتاريخ 2015/10/29

26.http://www.qiraatafrican.com

27.جريدة العرب، (2017/02/25). الملك محمد السادس يوسع نفوذ الاقتصاد المغربي في أفريقيا، العدد 10554.

ب.باللغة الأجنبية:

1. Antil, Alin. (novembre 2003). le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, étude réalisée par l'institut Française des relations Internationales(IFRI).
2. la direction de Brahim Fassi Fihri (2015). La Maroc en Afrique :La Voie Royale. Sous, Institut Amadeus.
3. Alain Faujas : États-Unis : l'Afrique au sommet, séance de rattrapage pour Barak Obama sur le site : http://www.jeuneafrique.com/47875/politique/tats-unis-l-afrique-au-sommet-s-ance-de-rattrapage-pour-barack-obama/.